

KPMG

صندوق تنمية العراق كتاب الإدارة الناتج عن التدقيق

31 كانون الأول 2008

السادة رئيس وأعضاء مجلس المشورة والمراقبة

السادة رئيس وأعضاء لجنة الخبراء الماليين

صندوق تنمية العراق

بغداد – العراق

تحية طيبة وبعد،

لقد قمنا بتدقيق بيان المقبوضات والمدفوعات ("البيان المالي") لصندوق تنمية العراق ("الصندوق") للسنة المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2008. خلال تخطيطنا وتنفيذنا لتدقيق البيان المالي للصندوق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فقد تطرقنا لنظام الضبط الداخلي للوزارات الممولة من الصندوق كأساس لتصميم إجراءات التدقيق لإبداء رأينا حول البيان المالي وليس لإبداء رأينا على فعالية نظام الضبط الداخلي للوزارات الممولة من الصندوق. لذلك فإننا لا نبدي رأياً على فعالية نظام الضبط الداخلي لهذه الوزارات. من خلال تدقيقنا تبين لنا بعض الملاحظات والتوصيات والتي نوردتها في تقريرنا هذا لاهتمامكم ومتابعتم.

إن إجراءاتنا ليست موجهة مباشرة لاكتشاف ضعف نظام الضبط الداخلي أو لاكتشاف الغش أو أية أمور غير عادية (غير الأمور التي تؤثر على رأينا كمدققين) لذلك لا يجب الاعتماد عليها لتأكيد أن كل نقاط الضعف، الغش أو الأمور غير العادية قد تم إظهارها لكم في هذا التقرير.

إن تقريرنا هذا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. فيما يخص تقريرنا، فنحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية لأي غرض آخر أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده ما عدا الحالات التي نوافق عليها كتابياً.

ختاماً، نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم خدماتنا ونشكر كافة العاملين في جميع دوائر ومؤسسات الدولة لما أبدوه من تعاون لتسهيل مهمتنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الصفحة	
4	الملاحظات العائدة لوزارة المالية
38	الملاحظات العائدة للبنك المركزي العراقي
52	الملاحظات العائدة لشركة (SOMO)
57	الملاحظات العائدة للمؤسسات الامريكية

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة المالية

1. الأرصدة النهائية للنقد وسندات الخزينة

الملاحظة	لدى مراجعة التقارير الشهرية لأرصدة الصندوق لسنة 2008 وجد تضمنها بعض الأخطاء المتعلقة بالرصيد النهائي لسندات الخزينة وكذلك رصيد النقد وما في حكمه.
التوصية	نوصي بضرورة توخي الدقة وتصحيح مخرجات النظام المحاسبي المعمول به من تقارير وما إلى ذلك.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى مراجعة التقارير الشهرية لأرصدة الصندوق لسنة 2008 وجدنا أن هناك تضخيماً غير مبرراً في بندي المقبوضات الأخرى والمدفوعات الأخرى بمبلغ وقدره مليار ونصف دولار أمريكي خلال الأشهر آذار، نيسان، أيار، تموز، آب، أيلول وتشرين الأول 2008.
التوصية	نوصي بضرورة إجراء المقاصة في حركة الاستثمارات عند إعداد التقارير الشهرية تجنباً لتضخيم إجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات على حد سواء.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة المالية

<p>لاحظنا أن الصندوق لا يمتلك سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية تغطي كافة مجالات عملياته. إن وزارة المالية بشكل دوري تصدر بعض التوجيهات المحاسبية لتبيين الإجراءات الواجب إتباعها عند انجاز مهام معينة. مع ذلك، فإن هذه التوجيهات غير شاملة ولا تغطي كافة جوانب عمليات الصندوق. كما أن هذه التوجيهات لم يتم إكمالها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين ضمن أنشطة الصندوق.</p>	الملاحظة
<p>نوصي بتطوير دليل شامل للإجراءات والسياسات المحاسبية لتغطية كافة الأنشطة التشغيلية، الإدارية والمالية للصندوق. كذلك هذا الدليل يجب أن يتم مراجعته بصورة دورية لضمان تحديثه وأهليته في تزويد التوجيهات والإرشادات التشغيلية، الإدارية، المحاسبية والمالية لموظفي الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير واستخدام إجراءات رقابية مفصلة من قبل الصندوق لضمان تطبيق ملائم وتنفيذ صحيح للسياسات والإجراءات الموجودة في الدليل.</p>	التوصية
<p>ورد في تقرير الشركة (أن الصندوق لا يمتلك سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية تغطي كافة مجالات عملياته وأن وزارة المالية بشكل دوري تصدر بعض التوجيهات المحاسبية لتبيين الإجراءات واجبة الأتباع عند أنجاز مهام معينة مع ذلك فإن هذه التوجيهات غير شاملة ولا تغطي كافة جوانب عمليات الصندوق، كما أن هذه التوجيهات لم يتم جمعها وتصنيفها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين ضمن أنشطة الصندوق). وبينت الوزارة بمذكرتها المرقمة 29 في 2008/5/14 بأنه سيتم العمل على تطوير دليل شامل للإجراءات والسياسات المحاسبية لتصفية العمليات المتعلقة بالصندوق وأن هناك جهوداً مع البنك الدولي والمساعدات البريطانية لاستكمال النظام المحاسبي الحكومي. وقد أيدت هيئتنا الرقابية العاملة في وزارة المالية ما جاء بتقرير المدققين ولا تعتقد أن الوزارة ضمن الأمد القريب ستقوم بتنفيذ سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية و لا توجد قاعدة بيانات في وزارة المالية وإنما يعتمدون على ما متوفر لدى البنك المركزي العراقي من معلومات، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	رد الإدارة
عالية	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.	متابعتنا

2. صلاحيات الدفع من حساب الصندوق

<p>الملاحظة</p>	<p>إن صلاحيات الدفع من الصندوق تتم بتوقيع من قبل دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية أو من ينوب عنهما. إن ذلك يتم عن طريق حجز مبالغ تمثل الحد الأعلى لتمويل الطلبات من حساب الصندوق. إن قيمة المبالغ التي يتم حجزها من الصندوق لتمويل عمليات الدفع تتراوح ما بين ٣٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لكل عملية تمويل. إن الفترة التي يجب أن يتم تغطيتها بهذه المبالغ المحجوزة غير محددة مسبقاً وإن هذه المبالغ المحجوزة لا يتم سحبها فوراً من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بعد ذلك، يتم تنفيذ أوامر الدفع الخاصة بالتحويل من حساب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي. هذه التحويلات تتم من المبالغ المحجوزة لوزارة المالية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بتوقيع من قبل مدير عام دائرة المحاسبة في وزارة المالية وبدون تحديد للحد الأعلى المسموح تحويله. إن ذلك يعتبر مخاطرة عالية حيث أن المبلغ الذي يمكن تحويله من حساب الصندوق قد يصل إلى مجموع المبالغ المحجوزة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. لذلك ينبغي أن لا يتم التوقيع على أوامر الصرف بدون تحديد حدود صلاحيات. مع الأخذ بعين الاعتبار الضعف الجوهري في أنظمة الرقابة الداخلية العامة للصندوق، لا توجد إجراءات رقابية كافية تمنع أو تكشف عمليات الدفع غير المصادق عليها على أساس دوري.</p>
<p>التوصية</p>	<p>نوصي بإعداد دليل صلاحيات لكافة عمليات الصندوق تشمل المدفوعات من الحساب لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وحساب البنك المركزي العراقي لضمان إجراءات الرقابة المتبعة.</p> <p>إن دليل الصلاحيات ينبغي أن يتضمن الصلاحيات والحدود المخولة لمدير عام دائرة المحاسبة ولكل شخص له علاقة بإدارة الصندوق ويتضمن أيضاً متطلبات توقيع شخصين أو أكثر حسبما كان ذلك مناسباً على أساس لائحة الصلاحيات المصادق عليها.</p>
<p>رد الإدارة</p>	<p>وقد اجابت الوزارة بمذكرتها اعلاه ان سحب المبالغ من صندوق تنمية العراق تتم بتوقيع من السيد الامين العام لمجلس الوزراء بالنيابة عن رئيس الوزراء ووزير المالية او من ينوب عنهما، اما بالنسبة لفتح الاعتمادات المستندية فان وزارة المالية تحتفظ بجزء من المبالغ التي يتم سحبها من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، يتم اطلاقها لتغطية مبالغ تلك الاعتمادات بتوقيع مدير عام دائرة المحاسبة لأنه الشخص المخول بتشغيل الحسابات الجارية كافة المفتوحة لصالح وزارة المالية وضمن تخصيصات الموازنة الفدرالية. وقد أظهرت متابعة الهيئة المختصة وجود صلاحيات للدفع من حساب الصندوق وفقاً لدرجة الصلاحية المعطاة لكافة المخولين وحسب درجة التحويل ودرجة صلاحية الصرف، علماً أن الملاحظة وارادة في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
<p>درجة المخاطرة</p>	<p>عالية</p>
<p>الحالة</p>	<p>مكررة</p>

متابعتنا

- 1- لوحظ توفر تعليمات تحدد الصلاحيات التي يتم العمل بموجبها لتسيير أعمال الصندوق.
- 2- إن حجز المبالغ من صندوق تنمية العراق يتم بتوقيع من السيد الامين العام لمجلس الوزراء بالنيابة عن رئيس الوزراء ووزير المالية او من ينوب عنهما. اما بالنسبة لتحويل المبالغ من الصندوق الى الجهات المستفيدة فانه يتم بتوقيع من مدير عام دائرة المحاسبة.
- 3- لم نلاحظ وجود وسائل السيطرة والتثبيت من ضمان عدم تجاوز المبالغ المحولة من الصندوق لمجموع المبالغ المحجوزة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي بنيويورك.
- 4- في غياب المطابقات الضرورية بين أقسام دائرة المحاسبة وكذلك بين دائرة المحاسبة والجهات الأخرى ذات العلاقة فإن أنظمة الرقابة بوضعها الحالي تعتبر غير فعالة.

الملاحظة

خلال عملية مراجعتنا للإجراءات المتبعة من قبل قسم الموازنة المتعلق بمراجعة موازنات الدوائر، لاحظنا ان قسم الموازنة لا يشير إلى موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية من أجل التوصل إلى الأعداد الصحيح للموازنة الفعالة من قبل الدوائر الحكومية المتنوعة. إن عملية التقييم الفعال للموازنة المعدة من الدوائر الحكومية وعملية تحديد أهمية إجراءات الرقابة لضمان أن احتياجات كل قسم متوافقة مع نشاطاتها والأداء السابق ومع الخطط للسنة القادمة. هذا يشمل تقييم أداء السنة السابقة مقارنة مع الموازنة لتحديد وجود زيادة أو نقصان في الإنفاق.

التوصية

إن مراجعة الموازنة للدوائر الملتزمة من قبل قسم الموازنة تعتبر جزء مهم من نشاطات الدائرة المالية المتعلقة بمتابعة وملاحظة النفقات الحكومية. وفقاً لذلك، نحن نعتقد أن إدارة الصندوق يجب أن تعمل على تقديم عناية خاصة لعملية تحضير ومراجعة الموازنة من قبل قسم الموازنة لضمان وجود إجراءات سيطرة كافية خلال عملية إعداد الموازنة. إن الأسلوب الحديث في إعداد ومتابعة الموازنة يجب أن يتضمن وليس حصراً ما يلي:

- قسم الموازنة يجب أن يعمل على متابعة ومراقبة الإجراءات المتبعة من قبل الأقسام المختلفة والتي تعمل على تحضير الموازنة السنوية الخاصة بها. ثم يعمل قسم الموازنة على التأكد من أن كافة الضوابط تم تطبيقها من قبل الدوائر المختلفة من أجل تيسير عملية تحضير الموازنة، بالتالي سينخفض الوقت المصروف من قبل قسم الموازنة على مراجعة هذه الموازنات.
- يجب أن يعد قسم الموازنة إجراءات من أجل معرفة المناقشات التي تجري بين فصول الإنفاق المختلفة. هذه المعلومات سوف تمكن قسم الموازنة من معرفة بنود الإنفاق التي تجاوزت حدود الموازنة في أي قسم محدد للسنة السابقة وبالتالي يتم استخدامها لتمويل النفقات لمصروفات أخرى غير موافق عليها.
- يجب أن يعد قسم الموازنة قاعدة بيانات لكافة الدوائر ذات العلاقة بنشاطات الأقسام وحجمها من أجل تأسيس معيار لكل بند من بنود الإنفاق بالاعتماد على أنشطة وحجم كل دائرة. إن قاعدة البيانات هذه سوف تمكن قسم الموازنة من مراجعة أداء كل دائرة وبشكل دوري (شهرياً مثلاً) والتحقق من أي انحرافات مهمة عن المعايير. كما أن قاعدة البيانات هذه ستمكن قسم الموازنة من معرفة وتحديد المخاطر أو الفرص من أجل توفير النفقات.
- إن مراجعة قسم الموازنة لموازنات الدوائر يجب أن يتضمن مقارنة بين موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية. إن هذه المراجعة ستبين فاعلية عملية إعداد الموازنة وكذلك أي تغييرات رئيسية أو تطورات مقارنة مع السنة الماضية.

<p>ورد في تقرير الشركة (أن قسم الموازنة لا يشير إلى موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية من أجل التوصل إلى الأعداد الصحيح للموازنة الفعالة من قبل الدوائر الحكومية المتنوعة).</p> <p>وبينت الوزارة في مذكرتها اعلاه بأنه يتم اعداد الموازنة الاتحادية من خلال اعداد ورقة عمل لتحضير الموازنة للسنة القادمة التي تتضمن الأهداف المرسومة لها والتي تعد بالتنسيق مع وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي إضافة إلى بعض الوزارات، وأن الإجراءات المتبعة هي حسب الاستثمارات المقدمة لذلك حيث تتضمن الاستثمارة ضمن الحقول الواردة فيها مؤشرات عديدة منها ما تم أنفاقه للسنة التي سبقت سنة الأعداد والتخصيصات المعتمدة لسنة الأعداد والتي يتم بموجبها أعداد الموازنة للسنة اللاحقة حيث تتضمن التخصيصات المعتمدة والتخصيصات المنقحة إضافة الى ما تم صرفه خلال النصف الأول من سنة الأعداد كمؤشرات يستدل بها لأعداد تقديرات الموازنة. وقد أيدت هيئتنا الرقابية العاملة في وزارة المالية ما ورد في إجابة وزارة المالية من وجود الاستثمارات وما ورد فيها من مؤشرات، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	رد الإدارة
متوسطة	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.	متابعتنا

الملاحظة

أن النظام المحاسبي الحكومي الموجود المتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتضمن نظام معلومات إدارية ورقابة داخلية ولا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق الحالية، ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة. لقد علمنا أن الحكومة العراقية تطبق حالياً تغييرات كاملة في نظام المحاسبة الإلكتروني للأقسام المالية.

التوصية

نوصي بضرورة تنفيذ مراجعة كاملة لعمليات المحاسبة ولنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالصندوق في وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط (سومو) والوزارات ذات العلاقة من أجل تحسين كفاءة الإجراءات المتبعة وزيادة فعالية الرقابة الداخلية. يجب ان تتضمن هذه المراجعة على الأقل ما يلي:

- دليل يشرح السياسات والإجراءات الواجب إتباعها وتطبيقها.
- إجراءات مراقبة على القطاعات الأخرى للأقسام المالية التي تعمل على مراجعة معاملات الدوائر.
- مراجعة إجراءات التوثيق وحفظ الملفات المتبعة في الدائرة المالية.
- مراجعة نظام الأقسام العاملة بالرقابة الداخلية.
- ربط هذا النظام إلكترونياً مع دائرة الرقابة الداخلية.
- تأسيس آلية تعمل على متابعة عمليات تحضير الموازنة ومتابعة تطبيق إتباع تلك الموازنة المحضرة.

وفقاً لذلك، يمكن عمل آلية ربط بين التقارير المحاسبية مع نظام المعلومات الإدارية (MIS) ونظام المعلومات المالية لتقابل متطلبات عمليات الصندوق في كل المواقع.

رد الإدارة

ورد في تقرير الشركة (بأن النظام المحاسبي المستخدم في الصندوق والمتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق المالية ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة) وأجابت الوزارة بمذكرتها المرقمة (29) في 2008/5/14 بأنه قدر تعلق الأمر بمكننة حسابات صندوق تنمية العراق فقد تم وضع برامج تتضمن آلية يمكن من خلالها استخراج البيانات المطلوبة في إعداد التقارير والمعلومات المطلوبة ، أما فيما يتعلق بالأنظمة المحاسبية المتبعة فإن الوزارة تسعى (لإعادة بناء نظام المعلومات نظام الرقابة الداخلية ونظام الضبط الداخلي وإعادة تفعيل التعليمات المالية الملزمة والرقابة على حركة النقد والحسابات المصرفية وتنظيم برامج تدريب متقدمة للكوادر الفنية ومكننة نظم المعلومات وأعداد نظام متكامل ممكن لأعداد الموازنة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها) وأن إعادة ترتيب الأنظمة كان بمساعدة مؤسسات مالية دولية ولا زالت خطوات البناء مستمرة في ظل ظروف أمنية صعبة.

وقد أيدت هيئتنا الرقابية العاملة في وزارة المالية ما جاء في تقرير المدققين حيث يلاحظ ضعف النظام المحاسبي المعتمد وعدم تلبية للمتطلبات في تقديم البيانات المطلوبة في أوقاتها المحددة وبتفاصيل تخدم الإدارة والمدقق الخارجي ونؤيد قيام الوزارة ببذل الجهود لمتابعة الملاحظات وتصفيتها بالتنسيق مع البنك المركزي في أوقاتها المحددة وبتفاصيل تخدم الإدارة والمدقق الخارجي، وأن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.

عالية	درجة المخاطرة	
مكررة	الحالة	
الملاحظة لا تزال قائمة حيث لم يتم تفعيل النظام المحاسبي المذكور في رد الادارة خلال عام 2008.		متابعتنا

الملاحظة

لاحظنا أن السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسلة من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية. هذه المعلومات تقتصر على عمليات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - الحساب الرئيسي فقط. نتيجة لذلك، لا يتوفر لدى الصندوق سجلات محاسبية متكاملة لدعم أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية تم تجميعه من الكشوف الشهرية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للحساب البنكي الرئيسي للصندوق المدار من قبل البنك المركزي العراقي، الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، كشوف بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمعلومات المالية الأخرى المحتفظ بها من قبل وزارة المالية وكتب التأييد المستلمة من الأطراف الأخرى.

خلال شهر تموز ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق.

التوصية

نوصي وزارة المالية الاحتفاظ بسجلات محاسبية متكاملة للصندوق متضمنة جميع معاملات الصندوق المصادق عليها وتسويتها مع الكشوفات البنكية التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي. إضافة إلى ذلك، ينبغي إعداد مطابقات دورية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وأي اختلاف ينبغي متابعتها والتحقق منه.

كذلك نوصي لجنة الخبراء الماليين بمتابعة تطوير وتعزيز سجلات محاسبية منفصلة للصندوق عن سجلات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية الحالية الممسوكة وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي، حيث أن حسابات الصندوق يجب أن تكون وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

كما نوصي بالاستمرار في تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالبيانات المالية للصندوق لدعم جميع أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به، مع تدريب مناسب للأشخاص الذين يعملون على إعداد وتحضير البيانات المتعلقة بالصندوق وفقاً للمعيار الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

رد الإدارة

ورد في تقرير الشركة (أن السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسلة من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية) وقد اجابت الوزارة بمذكرتها اعلاه ان السجلات المحاسبية الممسوكة في وحدة ادارة النقد المتعلقة بصندوق تنمية العراق كافية وتلبي متطلبات اعداد الحسابات المتعلقة بالصندوق وهذا ما ايدته شركة التدقيق في الجزء الاخير من الملاحظة المثارة بهذا الخصوص. هذا مع العرض ان وزارة المالية قامت بإعداد قاعدة بيانات حسابية خاصة بالصندوق ابتداءً من شهر تموز 2007.

وقد ايدت الهيئة المختصة أن السجلات المحاسبية للصندوق تعتمد على المعلومات الواردة من البنك المركزي العراقي و ليس لدى وزارة المالية قاعدة بيانات معتمدة على مصدر اخر تدقق في ضوئه صحة المعلومات المقدمة من البنك المركزي العراقي وصولاً الى الرصيد الصحيح تماماً في حال وقوع او تعرض المعلومات الواردة من البنك المركزي العراقي لخطأ ما. علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.

5. السجلات المحاسبية للصندوق (تابع)

عالية	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
لوحظ تكرار الملاحظة خلال الإطلاع على سجلات القسم المذكور لسنة 2008.	
	متابعتنا

الملاحظة

- لاحظنا خلال التدقيق أن أنظمة الرقابة الداخلية العامة على إدارة صندوق التنمية للعراق غير فعالة، وذلك للأسباب الرئيسية التالية.
- الافتقار إلى نظام رسمي لقواعد العمل السلوكية والأخلاقية (Conduct and Ethics Code of Business).
 - لا يوجد أدلة سياسات وإجراءات موثقة شاملة لجميع عمليات الصندوق.
 - إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي للصندوق. إن الصندوق حالياً يتم إدارته من قبل دوائر منفصلة لدى البنك المركزي العراقي بأشراف وزارة المالية، ومع ذلك، لا يوجد مدير تنفيذي ومراقب مالي متخصص لأخذ مسؤولية توجيه الأنشطة العامة للصندوق.
 - لا يوجد لدى الصندوق دائرة تعمل على تقييم المخاطر لتقييم مخاطر العمليات التشغيلية واستمرارية مراقبة المخاطر وتخفيضها للمستوى المقبول.
 - إن الموظفين القائمين على الصندوق بحاجة إلى تدريب مكثف لزيادة قدرتهم على التنفيذ المناسب لمسؤولياتهم لإدارة طبيعة عمليات حسابات الصندوق المعقدة وفقاً للمعايير الدولية.
 - الحاجة إلى تطوير أساليب وسياسات الموارد البشرية المتعلقة بتدريب، تقييم، إرشاد، تحفيز وتعويض الأفراد.
 - لا يوجد قسم تدقيق داخلي متخصص للصندوق. إن الإجراءات المتبعة من قبل قسم التدقيق الداخلي لدى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية محدودة وتغطي جزء من عمليات الصندوق.

التوصية

نوصي بإعداد نظام رقابة داخلية فعال للصندوق وأن يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المشار إليها أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بتعيين مدير للصندوق للتوجيه والإشراف على الأنشطة العامة للصندوق في كافة المواقع ومن ضمنها وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط، الوزارات، وإقليم كردستان. بالإضافة إلى تعيين لجنة تنفيذية لمراقبة عمليات الصندوق اليومية وإعداد التقارير وإرسالها إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين العراقيين.

رد الإدارة

ورد في تقرير الشركة (أن أنظمة الرقابة الداخلية العامة على ادارة صندوق تنمية العراق غير فعالة للأسباب التالية :
 أولاً- الافتقار الى نظام رسمي لقواعد العمل السلوكية والأخلاقية.
 ثانياً – عدم وجود أدلة وسياسات وإجراءات متفقة شاملة.
 ثالثاً- إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي للصندوق.
 رابعاً- عدم وجود دائرة تعمل على تقييم المخاطر.
 خامساً- الحاجة لتدريب مكثف لموظفي الصندوق.
 سادساً- الحاجة لتطوير اساليب وسياسات الموارد البشرية.
 سابعاً- عدم وجود تدقيق داخلي متخصص.

وقد اجابت الوزارة بمذكرتها اعلاه بان طبيعة عمل الصندوق تعتمد على عدة وزارات ودوائر وجهات اخرى وان البنك المركزي العراقي يتولى عملية مسك حساباته، فأن أنظمة الرقابة الداخلية العامة على ادارته تعتمد على نظم الرقابة الداخلية الموجودة والمطبقة في تلك الوزارات والدوائر، هناك وجهة نظر بالنسبة لشركة ارنست ويونغ بان يكون للصندوق وحدة مستقلة ومدير تنفيذي يجعل هذا الصندوق له كيان تشرف عليه لجنة لمتابعة عمله، في حين نرى ان عمل الصندوق في الوقت الحاضر يتم من قبل ادارة الصندوق والتي هي وحدة مستقلة ضمن دائرة المحاسبة ولا يتطلب استحداث تشكيل آخر وقد تعلق الامر بتدريب الموظفين نؤيد ما ذهب اليه التقرير بضرورة تدريب الكوادر العاملة على ادارة الصندوق.
 وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير شركة التدقيق، وأن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة وأن وزارة المالية لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

عالية

درجة المخاطرة

مكررة

الحالة

الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

متابعتنا

<p>الملاحظة</p>	<p>خلال تدقيقتنا، لاحظنا أن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لا يقوم بإعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق بشكل كامل على أساس شهري وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".</p> <p>حيث يقوم البنك المركزي العراقي بإعداد تقرير شهري يبين المقبوضات والمدفوعات للحساب الرئيسي للصندوق فقط ولا يتضمن الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل</p> <p>المؤسسات الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، إن سجلات وزارة المالية لا تشمل جميع المعلومات المالية التي ينبغي الإفصاح عنها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".</p> <p>خلال شهر تموز ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق.</p>
<p>التوصية</p>	<p>نوصي لجنة الخبراء الماليين بمتابعة البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق بشكل مكتمل وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".</p> <p>نوصي أن يتم إعداد سياسات وإجراءات موثقة لإعداد البيان المالي للصندوق لتبين تفاصيل طريقة إعداد البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به.</p>
<p>رد الإدارة</p>	<p>أوضح تقرير الشركة (أن وزارة المالية والبنك المركزي لا يقومان بأعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية بشكل كامل على أساس شهري وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية). وقد اجابت الوزارة بمذكرتها اعلاه انه تم اعداد كشف بالتدفقات النقدية اعتباراً من شهر تموز 2007 ولغاية كانون الاول 2007 وأيدت الهيئة قيام وزارة المالية اعتباراً من شهر تموز 2007 بإعداد كشف التدفقات النقدية لصندوق تنمية العراق وان لم يكن قد اعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. علماً أن الملاحظة وارده في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
<p>درجة المخاطرة</p>	<p>عالية</p>
<p>الحالة</p>	<p>مكررة</p>
<p>متابعتنا</p>	<p>قامت وزارة المالية اعتباراً من شهر تموز 2007 باستحداث تقرير صادر عن قاعدة بيانات خاصة بالصندوق. ولدى الإطلاع على قاعدة البيانات هذه لوحظ عدم ملامتها مع المعايير الدولية كما لاحظنا أن قاعدة البيانات هذه لا توحد الحساب الرئيسي مع أرصدة المؤسسات الأمريكية والحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق (PCO).</p>

8. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة لدى جي بي مورجن

<p>خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا أن هناك عدد كبير من أرصدة التأمينات المدفوعة منذ فترة زمنية طويلة لخطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك جي بي مورجن من خلال المصرف العراقي للتجارة، إن الأمثلة التالية على تلك المبالغ القائمة كما في 31 كانون الأول 2007 وفقاً لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan Chase).</p>	الملاحظة
<p>نوصي وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة والوزارات المعنية بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القديمة. كذلك نوصي البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بمتابعة هذا الأمر بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة والوزارات المستفيدة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وإعادة التأمينات التي تخص الاعتمادات المتأخرة إلى حساب الصندوق.</p>	التوصية
<p>ورد في تقرير الشركة [وجود العديد من أرصدة التأمينات المدفوعة منذ فترة زمنية طويلة لخطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan) من خلال المصرف العراقي للتجارة]. وقد اجابت الوزارة بمذكرتها اعلاه انه سيتم تشكيل لجنة لمعالجة التأمينات المتأخرة لخطابات الاعتمادات وإعادتها الى حساب الصندوق اضافة الى معالجة الارصدة القديمة. وقد ايدت الهيئة المختصة وجود اعتمادات موقوفة منذ سنة 2004 وبدون تصفية، وأن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	رد الادارة
عالية	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
لم نستحصل على كتب تأييد من JP Morgan وبالتالي لا نستطيع تأكيد اذا ما كان هناك أرصدة تأمينات نقدية عن خطابات اعتماد قديمة.	متابعتنا

<p>خلال عملية التدقيق لاحظنا، إن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يحتفظا بسجل يبين التأمينات النقدية القائمة المدفوعة من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية. وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك جي بي مورجن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ، فإن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٢،٤٧٤،٦١٦ دولار أمريكي و ١٤٠،٨٨٣ يورو، كما أن كتاب التأييد من سيتي بنك يبين أن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٤١٢،٩٤٣ دولار . أمريكي و ٨٦،٨٧٣ يورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد لدى البنوك المراسلة لا تعتبر جزء من أرصدة الصندوق النقدية لأنه لا يتم السيطرة عليها من قبل الصندوق ومقيدة لدفعات لصالح خطابات اعتماد قائمة لصالح مجهزين. ومع ذلك، التأمينات النقدية تعتبر من موجودات الصندوق وأي نقد فائض بتاريخ نهاية خطاب الاعتماد يجب أن يعاد الى حساب الصندوق.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>نوصي أن يحتفظ الصندوق بسجلات كاملة للتأمينات النقدية المحولة إلى البنوك المراسلة من قبل المصرف العراقي للتجارة ولكل التعاملات الأخرى ذات العلاقة، حيث تعتبر هذه التأمينات النقدية جزءاً من موجودات الصندوق لحين دفعها إلى الموردين.</p>	<p>التوصية</p>
<p>ورد في تقرير الشركة (ان البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يحتفظان بسجل يبين التأمينات النقدية القائمة المدفوعة من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية). وقد وردت في اجابة الوزارة بأنه سيتم تشكيل لجنة لمتابعة المصرف العراقي للتجارة لإعادة تأمينات الاعتمادات المتأخرة الى حساب الصندوق. وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة على ان يتم التنسيق بين وزارة المالية والمصرف العراقي للتجارة لمتابعة التأمينات النقدية المدفوعة لصالح الوزارات، علماً أن الملاحظة وارده في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	<p>رد الادارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	<p>متابعتنا</p>

10. إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي

الملاحظة	<p>لا حظنا ان هناك مؤسسات حكومية ذات تمويل ذاتي تابعة لبعض الوزارات تعمل على تحويل الأموال إلى الحسابات الجارية لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي وبعد ذلك يتم فتح خطاب الاعتماد عن طريق أرصدة الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.</p> <p>ونتيجة لذلك، خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، تم دفع مبالغ لخطابات اعتماد لوزارات معينة غير مشمولة في موازنة الدولة الفدرالية الممولة من الصندوق بمبلغ ٨٩٠،٨٢٤ دولار أمريكي. وبالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمه بمبلغ ١،١٦٩،٥٢٤ دولار أمريكي والتي لم يتم إيداعها في حسابات الصندوق وقد تم إيداعها في حساب وزارة المالية رقم (٣٠١١١٦) لدى البنك المركزي العراقي.</p> <p>والآتي أمثلة على المؤسسات التي يتم فتح خطابات اعتماد بالنيابة عنها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الشركة العامة للمنظومات / وزارة الصناعة. • الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / وزارة الزراعة. • شركة نفط الجنوب / وزارة النفط.
التوصية	<p>نوصي بأن تقوم تلك المؤسسات ذات التمويل الذاتي بفتح خطابات الاعتماد مباشرة لدى المصرف العراقي للتجارة، أو لدى بنوك أخرى وان يتم الاحتفاظ بالبيانات المتعلقة بالأمانات المستلمة والمدفوعة بشكل الكتروني ليسهل عملية السيطرة عليها.</p> <p>خلال عام ٢٠٠٨، أصدرت وزارة المالية تعميم إلى كافة المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي بفتح الإعتمادات الخاصة بها بشكل مباشر.</p>
رد الإدارة	<p>ورد في تقرير الشركة (بعض المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي التابعة لبعض الوزارات تعمل على تحويل الأموال إلى الحسابات الجارية لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي وبعد ذلك يتم فتح خطاب الاعتماد عن طريق أرصدة الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك). وبينت الوزارة بمذكرتها اعلاه بأنه تم إصدار المنشور المرقم (595) في 2008/2/24 والذي يتضمن قيام الشركة الممولة ذاتياً بالاتصال مباشرة بالمصرف العراقي للتجارة (TBI) بفتح الاعتمادات لتنفيذ العقود الموقعة من قبلها والتمويل من مواردها الذاتية. وقد ايدت الهيئة المختصة ما جاء بإجابة الوزارة.</p>
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

<p>الملاحظة</p>	<p>خلال تدقيقنا لحسابات الصندوق ، لاحظنا أن بعض المدفوعات الصادرة من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم تحويلها إلى الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي من أجل دفعها في تاريخ لاحق بالدينار العراقي إلى الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة. في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق يسجل هذا التحويل كمدفوعات مباشرة قبل دفعه فعلاً إلى الوزارات والمؤسسات التابعة لها.</p> <p>حيث بلغت التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك مبلغ ٢٦,٧٠٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ ، أما المبالغ المحولة إلى الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بلغت ٣٠,٥١٨ مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ.</p> <p>إن الحساب الجاري لوزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) لدى البنك المركزي العراقي يستخدم لإيداع التحويلات من الصندوق والتحويلات الأخرى الناتجة من تعاملات وزارة المالية مع الوزارات الأخرى التي ليس لها علاقة بالصندوق، حيث أن المدفوعات من هذا الحساب والخاصة بالصندوق غير مفصلة عن تعاملات أخرى ليست لها علاقة بالصندوق، لذلك يتعذر تحديد إجمالي المدفوعات من الصندوق ورصيد أول وآخر المدة.</p> <p>خلال شهر آذار ٢٠٠٨ ، قامت وزارة المالية بإجراء الترتيبات الضرورية لفتح حساب مستقل لدى البنك المركزي العراقي للتحويلات من صندوق التنمية للعراق.</p>
<p>التوصية</p>	<p>نوصي وزارة المالية بتسريع فتح حساب مصرفي خاص لدى البنك المركزي العراقي لإيداع التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المخصصة لتمويل الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها. هذا سوف يمكن من معرفة المبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي من التحويلات من حساب الصندوق في نهاية كل فترة، مما سوف يعزز عملية مراجعة الدفعات لصالح الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها، بالإضافة إلى تعزيز إدارة الأرصدة النقدية المتوفرة وعمليات التسوية مع الوزارات المستفيدة. كما نوصي بإعداد نظام موثوق واضح من أجل تعريف كل مصادر العوائد وأنواع الدفعات المتعلقة بالصندوق.</p>
<p>رد الإدارة</p>	<p>ورد في تقرير الشركة (أن بعض المدفوعات الصادرة من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم تحويلها إلى الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي من أجل دفعها في تاريخ لاحق بالدينار العراقي إلى الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة).</p> <p>وقد بينت الوزارة بمذكرتها اعلاه بأنه تم فتح حساب مصرفي لدى البنك المركزي العراقي بالرقم (30164) لإيداع التمويلات من حساب صندوق تنمية العراق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.</p> <p>وأيدت هيئتنا الرقابية العاملة في الوزارة ما ورد في اجابة الوزارة. وقد تم فتح الحساب بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (698) في 2008/4/17، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
<p>درجة المخاطرة</p>	<p>عالية</p>
<p>الحالة</p>	<p>مكررة</p>
<p>متابعتنا</p>	<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>

12. التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى

الملاحظة	<p>خلال تدقيقنا لاحظنا، أن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارات للدفعات التي يتم تمويلها من الصندوق للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.</p>
التوصية	<p>نوصي وزارة المالية بعمل تسوية لسجلاتها مع سجلات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى للدفعات التي يتم تمويلها من قبل وزارة المالية لتغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وحسب الموازنة المخصصة لكل وزارة. هذا سوف يساعد وزارة المالية لضمان أن كل الدفعات للوزارات تم تسجيلها بشكل صحيح في سجلات وزارة المالية ولتعزيز الرقابة على تلك الدفعات.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، نوصي وزارة المالية بإرسال تأييدات لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى على أساس دوري بالمبالغ التي يتم تمويلها للتأكد من استلامها للمبالغ وتسجيلها في سجلاتها وتحديد واكتشاف أي مبالغ عالقة من أجل تسويتها.</p>
رد الإدارة	<p>ورد في تقرير الشركة (أن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارة للدفعات التي يتم تحويلها من الصندوق للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية). وقد بينت وزارة المالية في مذكرتها اعلاه بأن دائرة المحاسبة تقوم بمتابعة المبالغ التي تم تمويلها من حساب صندوق تنمية العراق لدى الوزارات وكذلك متابعة تسجيل تلك المبالغ في حساب الوزارات ويتم معالجة الفروقات أن وجدت بين المبالغ المحولة من قبل دائرة المحاسبة وما يتم تسجيله في سجلات تلك الوزارات من خلال موازين المراجعة الشهرية.</p> <p>وأيدت هيئتنا الرقابية في الوزارة ملاحظة المدققين حيث أن عملية المطابقة لا تتم أولاً بأول ولا يتم فحص ومطابقة السجلات الممسوكة من قبل الوزارات من قبل فرق عمل تدقيق ميدانية من قبل وزارة المالية إضافة إلى عدم وجود تأييد وزارة المالية على سجلات التوحيد لعدد من الوزارات وحسب ما أظهرته تقارير الهيئات الرقابية في تلك الوزارات، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة</p>
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

13. مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي

الملاحظة	<p>إن الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي يمثل الحساب الرئيسي لوزارة المالية الذي من خلاله يتم تمويل الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة لتغطية نفقاتها التشغيلية وبعض المصاريف الرأسمالية بالدينار العراقي. من خلال عملية التدقيق لاحظنا أن وزارة المالية لا تقوم بعملية مطابقة صحيحة لحسابها الجاري لدى البنك المركزي العراقي رقم ٧٠٠٠٩ ، حيث تتم المطابقة عن طريق مقارنة الحركات بين كشف البنك المركزي للحساب وكشف وزارة المالية وتحديد المبالغ الموقوفة، دون الوصول إلى مطابقة الرصيد بين الطرفين.</p>
التوصية	<p>نوصي وزارة المالية بإعداد مطابقة لحسابها الجاري بطريقة صحيحة يمكن من خلالها مطابقة الارصدة الموقوفة كما هي مسجلة من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية. بالإضافة إلى ذلك نوصي أن تكون مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي مع سجلات وزارة المالية شهرياً على الأقل ومعالجة المبالغ العالقة بأسرع وقت ممكن. إضافة إلى ذلك ينبغي أن يتم مراجعة المطابقة والمصادقة عليها من قبل شخص مستقل عن معد المطابقة.</p>
رد الإدارة	<p>ورد في تقرير الشركة (أن الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي يمثل الحساب الرئيسي لوزارة المالية الذي من خلاله يتم تمويل الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة لتغطية نفقاتها التشغيلية وبعض المصاريف الرأسمالية بالدينار العراقي حيث لوحظ أن وزارة المالية لا تقوم بعملية المطابقات الشهرية للحساب الجاري المفتوح لدى البنك المركزي العراقي برقم (70009) ويتم معالجة الفروقات والموقوفات أولاً بأول). بينت وزارة المالية في مذكرتها اعلاه أنها تقوم بإعداد المطابقات الشهرية للحساب الجاري المفتوح لدى البنك المركزي العراقي رقم (70009) ويتم معالجة الفروقات والموقوفات أولاً بأول. وقد أيدت هيئتنا الرقابية العاملة في الوزارة ملاحظة الشركة حيث يلاحظ أن هناك تأخير في إنجاز تلك المطابقات، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	<p>من خلال الإطلاع المباشر على هذا الموضوع تبين لنا ما يلي:</p> <p>1- أن قسم ادارة النقد يحتفظ بقاعدة بيانات للمبالغ المصروفة من حساب 70009 لمقارنتها مع كشف الحساب لدى البنك المركزي العراقي مع العلم أن هذا القسم يقوم بهذه المقارنة لأغراض إدارة النقد فقط.</p> <p>2- لاحظنا أن قسم الحسابات يقوم بمقارنة رصيد حساب 70009 في البنك المركزي العراقي مع نفس رصيد الحساب في السجلات المحاسبية للوزارة حيث يقوم القسم بتحديد المبالغ العالقة التي تمثل الفرق بين الحسابين. وبعدها يقوم قسم الحسابات بتسجيل قيود محاسبية لإلغاء هذه المبالغ العالقة.</p>

14. تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق

<p>خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا توجد حالياً اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري رقم (٧٠٠٠٩) لدى البنك المركزي العراقي من صندوق التنمية للعراق.</p> <p>حيث يتم تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي العراقي عن طريق قيام البنك المركزي بتحويل المبلغ بالدولار الأمريكي المراد تغذيته من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حساب البنك المركزي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وإيداع ما يعادل المبلغ المحول بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية بسعر صرف حسب سعر المزاد بتاريخ إيداع المبلغ في حساب وزارة المالية الجاري مطروحا منه ١٥ دينار عراقي لكل دولار كعمولة لصالح البنك المركزي العراقي.</p>	الملاحظة
<p>نوصي وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بضرورة عمل اتفاقية مكتوبة لعملية تمويل حساب وزارة المالية الجاري بالدينار العراقي لدى البنك المركزي العراقي. هذه الاتفاقية تتضمن على الأقل تاريخ سعر الصرف المستخدم في عملية شراء الدولار من قبل البنك المركزي وأساس احتساب العمولة المستقطعة من قبل البنك المركزي العراقي.</p>	التوصية
<p>ورد في تقرير الشركة لا توجد حالياً اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي العراقي رقم (70009) من صندوق تنمية العراق . وقد أيدت الهيئة المختصة عدم وجود اتفاقية مكتوبة تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية حيث ان ذلك يعتمد على حاجة وزارة المالية لتغذية متطلبات الأنفاق الحكومي. وقد ايدت الهيئة ايضا ما ورد في تقرير الشركة حيث ان مراقبة هذه الاعتمادات يتم من قبل مديرية الاعتمادات في البنك المركزي، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة وأن الوزارة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.</p>	رد الإدارة
عالية	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
<p>لدى المتابعة والإطلاع على كتب البنك المركزي 2705\1\5 في 2007\9\25 و40119\1\11 في 2007\12\16 وكذلك 14\3\11 في 2009\1\4 و372\3\11 في 2009\2\12 لوحظ أن الموضوع أعلاه لا يزال محل خلاف بين الوزارة والبنك المركزي.</p>	متابعنا

15. المدفوعات من الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية

<p>الملاحظة</p>	<p>خلال عملية التدقيق لاحظنا أنه لا توجد جهة مسؤولة لمراقبة أعمال الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية للتأكد من صحة هذه الدفعات والتأكد من أن هذه المبالغ ضمن بنود العقد. حيث يتم إصدار أوامر الدفع من قبل المؤسسات الأمريكية مقابل عقود يتم تنفيذها لصالح الوزارات العراقية والمؤسسات الأمريكية الأخرى إلى البنك المركزي العراقي بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل وزارة المالية. ولكن لا يوجد دليل لمراجعة تلك العقود والوثائق الداعمة الأخرى.</p> <p>خلال عام ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية بإرسال كشوفات بالدفعات من الحساب الفرعي للصندوق إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى المستفيدة لتأكيد استلام البضائع أو الخدمات.</p>
<p>التوصية</p>	<p>بالإضافة إلى الإجراء المشار إليه، نوصي القيام بالإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • متابعة استلام كتب التأييد من الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى للتأكد من تنفيذ المشاريع والخدمات من قبل الجهات المستفيدة. • مراجعة الدفعات للتأكد من أن كل الدفعات متطابقة مع الوثائق المؤيدة. • التأكد من أن تكاليف المشروع تم تسجيلها بصورة صحيحة من قبل الوزارات المعنية. • تسوية المبالغ المدفوعة مع سجلات البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. • التأكد من أن جميع الدفعات متطابقة مع شروط العقد. • التأكد من أن جميع الفواتير تم ختمها بختم "مدفوع" لتجنب مخاطر حدوث دفعات مكررة لنفس الفاتورة.
<p>رد الإدارة</p>	<p>أوضح تقرير الشركة (أنه لا توجد جهة مسؤولة لمراقبة أعمال الحساب الفرعي للصندوق المدار من المؤسسات الأمريكية للتأكد من هذه النفقات والتأكد من أن هذه المبالغ ضمن بنود العقد)، وقد اجابت الوزارة بمذكرتها اعلاه بأن دائرة المحاسبة قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لمفاتحة الوزارات والجهات ذات العلاقة لغرض تأييد صرف المبالغ من مكتب المشاريع والتعاقد التابع للسفارة الامريكية لصالح الوزارات وان عملية المتابعة من قبلنا مستمرة بهذا الخصوص، هذا مع العلم بأن وزارة المالية لم تدفع مبلغ خلال عام 2007 ما لم يوجد هناك تأييد من قبل الوزارة المختصة او الجهة المرتبطة بوزارة بصحة وجود المشروع. وقد ايدت الهيئة المختصة في البنك المركزي تنفيذ أوامر الدفع وفقاً لمصادقة وزارة المالية على الدفع، علماً أن الملاحظة وارده في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
<p>درجة المخاطرة</p>	<p>عالية</p>
<p>الحالة</p>	<p>مكررة</p>
<p>متابعتنا</p>	<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>

الملاحظة

وفقاً لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يتم ايداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، ومباشرة بعد ذلك، يتم تحويل ٩٥% من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، والمتبقي بقيمة ٥% يتم تحويلها إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة.

(١٩٩١) تم تأسيس صندوق التعويضات بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧. والقرارات اللاحقة، نتيجة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ لاحظنا أن وزارة المالية لا يتوفر لديها معلومات حول الأمور التالية:

- رصيد صندوق التعويضات المتاح كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.
- الرصيد المتبقي القائم المستحق لصندوق تعويضات الأمم المتحدة الذي يجب ايداعه في صندوق التعويضات بعد تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.
- التاريخ التقديري لآخر دفعة تستحق لصندوق التعويضات.

خلال عام ٢٠٠٧، طلبت وزارة المالية من مجلس الوزراء العراقي العمل على معالجة الموضوع اعلاه.

التوصية

نوصي وزارة المالية بالمتابعة مع الحكومة العراقية لتأخذ الإجراءات الضرورية لمتابعة الأمور المشار إليها أعلاه والاحتفاظ بمعلومات كافية حول صندوق تعويضات الأمم المتحدة للإفصاح عنها بشكل مناسب في البيان المالي للصندوق.

لاحقاً لاجتماع مجلس الرقابة و المشورة، قامت هيئة الأمم المتحدة بتزويدنا بالمعلومات التالية:

- بلغ رصيد صندوق التعويضات ٣٦٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.
- بلغ الرصيد المتبقي القائم المستحق لصندوق التعويضات ٢٨،٩٥٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.
- بلغ إجمالي التعويضات التي تم دفعها لمستحقيها منذ إنشاء الصندوق و حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ حوالي ٢٣،٤٣٠ مليون دولار.
- ضمن المعدل الحالي لمبيعات النفط العراقي فإن الفترة المتبقية المتوقعة للسداد تبلغ حوالي ١٧ عاماً.

رد الإدارة	<p>أوضح تقرير الشركة [أنه وفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (1483) لسنة 2003 يتم ايداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ويتم تحويل (95%) من تلك العائدات.</p> <p>لاحظنا أن وزارة المالية لا يتوفر لديها معلومات حول الأمور التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • رصيد صندوق التعويضات المتاح كما في 2006/12/31. • الرصيد المتبقي القائم المستحق لصندوق تعويضات الأمم المتحدة التي يجب ايداعه في صندوق التعويضات بعد تاريخ 2006/12/31. • التاريخ التقديري لأخر دفعه تستحق لصندوق التعويضات. <p>خلال عام 2007 طلبت وزارة المالية من مجلس الوزراء العراقي العمل على معالجة الموضوع أعلاه].</p> <p>وقد ابدت الهيئة المختصة عدم توفر هذه المعلومات لدى وزارة المالية وأن البنك المركزي هو المسؤول عن متابعة هذا الحساب ومتابعة دفع مبلغ التعويضات البالغة (5%). علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة. وأن وزارة المالية تعمل على معالجة الملاحظة.</p>
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

17. متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج

الملاحظة	خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا انه تم حجز مبلغ ١٠,٨٨٦,٤٠٠ دولار أمريكي من مبيعات صادرات النفط بقرار من قبل محكمة روما – إيطاليا بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٦ نتيجة لقضية ضد وزارة التخطيط العراقية. إن الحكومة العراقية تعتقد ان قرار الحجز لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).
التوصية	نوصي وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الخارجية لمتابعة هذه القضية واخذ الإجراء المطلوب لاسترجاع المبلغ المحجوز.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة [أنه تم حجز مبلغ (10886400) دولار عن مبيعات صادرات النفط بقرار من محكمة روما / إيطاليا بتاريخ 23/أذار/2006 نتيجة لقضية ضد وزارة التخطيط العراقية. وأن الحكومة العراقية تعتقد أن قرار الحجز لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم (1483) لسنة 2003]. وقد اجابت الوزارة بمذكرتها اعلاه قيام السفارة العراقية في ايطاليا بتكليف محامي ايطالي لمتابعة الموضوع. علماً أن الملاحظة وارده في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	إن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.

<p>لاحظنا أن الدخول الى نظام صندوق التنمية للعراق لا يتم عن طريق القائمة الرئيسية (Source code) وإنما يتم عن طريق تشغيل البرنامج من خلال الترميز الرئيسي للبرنامج والتي لا يجوز للمستخدم العادي الاطلاع عليها. وأيضا لاحظنا بأنه يمكن لأي مستخدم للنظام الدخول وتشغيل النظام وذلك بسبب عدم وجود نظام حماية للدخول إليه.</p>	الملاحظة
<p>نوصي بضرورة مباشرة تطوير قائمة رئيسية للدخول للنظام وكذلك بناء ضوابط حماية مناسبة لضمان أن الأشخاص المخولين فقط يمكنهم الوصول إلى بيانات النظام وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.</p>	التوصية
<p>اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن هناك برنامج خاص بصندوق تنمية العراق على الحاسبة الالكترونية وأن مستخرجات هذا النظام هو اعداد ميزان مراجعة يوحد مع موازين المراجعة الخاصة بالحسابات الختامية لوزارة المالية. وهو نظام بسيط معد من قبل مبرمجة في الوزارة تعتمد على البيانات المستحصلة من البنك المركزي في إدخال البيانات ومحملة على (Flash Ram) وبالتالي لا يمتلك هذا النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل.</p>	رد الإدارة
عالية	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة
الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.	متابعتنا

<p>لاحظنا أن مبرمج النظام له الصلاحية المطلقة في الوصول إلى وتعديل قاعدة بيانات نظام صندوق التنمية للعراق حيث تمكنه الصلاحيات الممنوحة وفق النظام من تغيير كافة المعطيات في قاعدة البيانات دون وجود محددات لذلك.</p>	الملاحظة
<p>نوصي بضرورة فصل المهام ما بين عمليات الإدخال، إدارة قاعدة البيانات، والبرمجة. بحيث يتم حفظ نسخة من قاعدة البيانات في جهاز منفصل لإجراء عملية الفحص والاختبار من قبل مدير قاعدة البيانات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.</p>	التوصية
<p>وقد اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن هناك برنامج خاص بصندوق تنمية العراق على الحاسبة الالكترونية وأن مستخرجات هذا النظام هو اعداد ميزان مراجعة يوحد مع موازين المراجعة الخاصة بالحسابات الختامية لوزارة المالية. وهو نظام بسيط معد من قبل مبرمجة في الوزارة تعتمد على البيانات المستحصلة من البنك المركزي في إدخال البيانات ومحملة على (Flash Ram) وبالتالي لا يمتلك هذا النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل.</p>	رد الإدارة
<p>عالية</p>	درجة المخاطرة
<p>جديدة</p>	الحالة
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	متابعنا

<p>لاحظنا من خلال مراجعتنا عدم وجود نظام لتوثيق التعديلات التي يتم إجراؤها على النظام. إضافة الى ذلك فإن عملية توثيق المعلومات الخاصة بعملية برمجة النظام غير فعالة.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>نوصي بضرورة توثيق جميع التغييرات التي تتم على برمجة النظام بشكل مفصل مما يسهل عملية مراجعة جميع التفاصيل المتعلقة بالتعديلات التي تتم على النظام، وبالتالي زيادة كفاءة عملية كتابة البرنامج. إضافة الى ذلك نوصي باستخدام نماذج خاصة لتوثيق برمجة النظام، وعرض تاريخ التعديلات التي يتم إجراؤها على النظام، وينبغي أن يحتوي هذا النموذج على اسم المبرمج، رقم البرنامج، التاريخ، الغرض من التعديل، رقم طلب التعديل والمستخدم المتعلق به، بالإضافة الى وصف لعملية التعديل وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.</p>	<p>التوصية</p>
<p>وقد اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن هناك برنامج خاص بصندوق تنمية العراق على الحاسبة الالكترونية وأن مستخرجات هذا النظام هو اعداد ميزان مراجعة يوحد مع موازين المراجعة الخاصة بالحسابات الختامية لوزارة المالية. وهو نظام بسيط معد من قبل مبرمجة في الوزارة تعتمد على البيانات المستحصلة من البنك المركزي في إدخال البيانات ومحملة على (Flash Ram) وبالتالي لا يمتلك هذا النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل.</p>	<p>رد الادارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>جديدة</p>	<p>الحالة</p>
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	<p>متابعتنا</p>

<p>لاحظنا عدم وجود إجراءات موحدة يتبعها مستخدم نظام صندوق التنمية للعراق فيما يختص بطلبات تعديل وصيانة وتطوير النظام. وفي أغلب الأحيان تكون تلك الطلبات شفوية. بدون طلب رسمي لعمل التعديل والتطوير على برنامج النظام، يصبح النظام معرض للمخاطرة، حيث أن بعض التعديلات قد لا تكون صحيحة، أو لم يتم اختبارها بشكل كافي قبل تطبيقها. وللمساعدة في ضمان الحصول على هذه الأهداف، يجب تطوير وتطبيق عملية توثيق التعديلات المطلوبة من قبل المستخدم.</p>	الملاحظة
<p>نوصي بضرورة استخدام نماذج خاصة لتوثيق كافة طلبات التعديل المستلمة من مستخدمي النظام، على أن تكون هذه النماذج مرقمة وتشمل التفاصيل التالية على الأقل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اسم المستخدم طالب التعديل. • تاريخ الطلب. • وصف للتعديلات المطلوبة. • التاريخ المطلوب لإنجاز الطلب. • موافقة مدير الدائرة على التعديل. <p>كما نوصي بضرورة حفظ طلبات التعديل المنجز وفقاً لتسلسلها مع مراعاة المراجعة الدورية لاكتمال هذا التسلسل مما يسهل تحديد الطلبات التي لم يتم إنجازها والعمل على متابعتها.</p> <p>إن عملية التوثيق تتطلب اهتماماً كافياً لما لها من أهمية في إثبات عمليات طلبات التعديل والموافقات المتعلقة بها.</p>	التوصية
<p>وقد اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن هناك برنامج خاص بصندوق تنمية العراق على الحاسبة الالكترونية وأن مستخرجات هذا النظام هو اعداد ميزان مراجعة يوحد مع موزاين المراجعة الخاصة بالحسابات الختامية لوزارة المالية. وهو نظام بسيط معد من قبل مبرمجة في الوزارة تعتمد على البيانات المستحصلة من البنك المركزي في إدخال البيانات ومحملة على (Flash Ram) وبالتالي لا يمتلك هذا النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل.</p>	رد الإدارة
عالية	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة
الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.	متابعتنا

<p>لاحظنا من خلال مراجعتنا أن مبرمج النظام له السيطرة الكاملة على ترميز البرنامج الخاص بالصندوق. (Source code) يقوم المبرمج بكافة عمليات إدارة وتطوير ودعم النظام. إن هذه العمليات تقع ضمن اختصاصات مختلفة وبالتالي فإن امكانية عمل تعديلات غير موافق عليها مسبقاً بدون أن يتم اكتشاف ذلك تصبح عالية.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>نوصي بضرورة مراجعة مستوى الصلاحيات الممنوحة للمبرمج، بحيث تمنع هذه الصلاحيات (Source code) المبرمج من تعديل ترميز البرنامج وذلك لتقليل احتمالية حدوث تعديلات غير موافق عليها مسبقاً، إن تعديل ترميز البرنامج يجب أن يتم تحت الإشراف (Source code) المباشر لإدارة الصندوق وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.</p>	<p>التوصية</p>
<p>وقد اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن هناك برنامج خاص بصندوق تنمية العراق على الحاسبة الالكترونية وأن مستخرجات هذا النظام هو اعداد ميزان مراجعة يوحد مع موازين المراجعة الخاصة بالحسابات الختامية لوزارة المالية. وهو نظام بسيط معد من قبل مبرمجة في الوزارة تعتمد على البيانات المستحصلة من البنك المركزي في إدخال البيانات ومحملة على (Flash Ram) وبالتالي لا يمتلك هذا النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل.</p>	<p>رد الادارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>جديدة</p>	<p>الحالة</p>
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	<p>متابعتنا</p>

الملاحظة	<p>إشارة إلى إمكانية الوصول المباشر إلى جهاز الحاسوب الخاص بقاعدة بيانات نظام صندوق التنمية للعراق، لوحظ ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مشغل الأقراص المرنة مفعل. • مشغل الأقراص المدمجة مفعل. • مشغل الذاكرة المتحركة مفعل. <p>مستخدم النظام له صلاحيات كاملة على الحاسوب الخاص بالنظام. إن الاستخدام غير المقيد للأقراص والذاكرة المتحركة بالإضافة إلى الصلاحيات الكاملة الممنوحة للمستخدم يزيد من احتمالية انتشار الفيروسات. واحتمالية استخدام برامج غير مصرح بها فضلا عن إمكانية نسخ المعلومات السرية والحساسة.</p>
التوصية	<p>نوصي بضرورة إيقاف تفعيل كافة وسائل الوصول المباشر إلى الحاسوب الخاص بقاعدة بيانات نظام صندوق التنمية للعراق. بالإضافة الى ذلك، نوصي بضرورة تقييد صلاحيات المستخدمين. في الحالات الخاصة والتي تستدعي تفعيل احد وسائل الوصول المباشر، يراعى الحصول على موافقة الإدارة المعنية بالإضافة الى أن يكون ذلك تحت إشراف شخص مخول من قبل الإدارة.</p>
رد الإدارة	<p>وقد اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن هناك برنامج خاص بصندوق تنمية العراق على الحاسبة الالكترونية وأن مستخرجات هذا النظام هو اعداد ميزان مراجعة يوحد مع موازين المراجعة الخاصة بالحسابات الختامية لوزارة المالية. وهو نظام بسيط معد من قبل مبرمجة في الوزارة تعتمد على البيانات المستحصلة من البنك المركزي في إدخال البيانات ومحملة على (Flash Ram) وبالتالي لا يمتلك هذا النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل.</p>
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة
متابعتنا	الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

24. تحديثات نظام التشغيل الخاص بالنظام

<p>لاحظنا أن نظام التشغيل لا يتم تحديثه بشكل دوري حسب آخر التحديثات التي تصدر على شبكة الانترنت من قبل شركة مايكروسوفت. إن ذلك يزيد من مخاطر إمكانية استغلال نقاط الضعف في نظم الحماية الخاصة بنظام التشغيل.</p>	الملاحظة
<p>نوصي بمتابعة آخر التحديثات الخاصة بنظام التشغيل والتي تصدر من قبل شركة مايكروسوفت على شبكة الانترنت واختبارها وتطبيقها على نظام تشغيل قاعدة بيانات النظام الخاص بصندوق التنمية للعراق بشكل دوري وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.</p>	التوصية
<p>وقد اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن هناك برنامج خاص بصندوق تنمية العراق على الحاسبة الالكترونية وأن مستخرجات هذا النظام هو اعداد ميزان مراجعة يوحد مع موازين المراجعة الخاصة بالحسابات الختامية لوزارة المالية. وهو نظام بسيط معد من قبل مبرمجة في الوزارة تعتمد على البيانات المستحصلة من البنك المركزي في إدخال البيانات ومحملة على (Flash Ram) وبالتالي لا يمتلك هذا النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل.</p>	رد الإدارة
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة
الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.	متابعتنا

ملاحظاتنا خلال عام 2008 البنك المركزي العراقي

من خلال عملية التدقيق لاحظنا أن هناك أخطاء في البيان العائد للمدفوعات حيث وجد الآتي:

الملاحظة

التاريخ	العملة	الايذاع	التوجيه حسب كشف المركزي	التوجيه الصحيح
24/04/2008	دولار	250,000,000.00	وزارة الكهرباء	وزارة النفط
29/04/2008	دولار	2,070,543.36	وزارة الكهرباء	وزارة النفط
06/05/2008	دولار	255,000.00	وزارة الصحة / الشركة العامه لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	وزارة النفط
30/07/2008	دولار	152,523.73	مبلغ منقول من الحساب الرئيسي الى حساب البنك المركزي العراقي	وزارة النفط
16/09/2008	دولار	2,000,000.00	وزارة الصحة / الشركة العامه لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	وزارة المالية
18/09/2008	دولار	8,750,915.00	وزارة المالية / وحدة الدين العامه لصالح شركة (كليري كوتلب)	وزارة النفط
04/12/2008	دولار	8,528,028.00	وزارة الصحة / الشركة العامه لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	مجلس الوزراء
22/12/2008	دولار	5,163,354.00	وزارة الصحة / الشركة العامه لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	وزارة الاتصالات

نوصي بإجراء المطابقات الشهرية مع كتب التمويل الصادرة من وزارة المالية.

التوصية

متوسطة

درجة المخاطرة

جديدة

الحالة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
البنك المركزي العراقي

الملاحظة

إن تنفيذ أوامر الدفع الصادرة عن وزارة المالية من خلال الصندوق تتم عن طريق البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات عن طريق عمل أمر دفع مصادق عليه من إثنين من الموظفين المخولين من درجة مدير قسم وأعلى، وفي حال زاد مبلغ أمر الدفع على عشرة ملايين دولار فإنه تتم المصادقة عليه من قبل المدير العام للمديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي. بعد ذلك يتم عمل ملخص بأوامر الدفع، يبين فيه رقم أمر الدفع، موافقة وزارة المالية والوزارة المستفيدة ليتم الموافقة عليه من قبل الإدارة العليا للبنك.

لاحظنا أن لائحة الصلاحيات لدى البنك المركزي العراقي لا تحتوي على الأشخاص المخولين رسمياً ولم تحدد حدود صلاحيات هؤلاء الأشخاص في البنك المركزي العراقي وصلاحيات تنفيذهم للعمليات البنكية الخاصة بالصندوق.

التوصية

نوصي بما يلي:

1. أن تعمل وزارة المالية على إعداد لائحة صلاحيات لكافة عمليات الصندوق وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة كافية ومناسبة.
2. إن لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ العمليات البنكية والأنشطة المتعلقة بصندوق التنمية للعراق متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات.
3. أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي:
 - إعداد العملية.
 - المراجعة.
 - المصادقة.
4. لائحة الصلاحيات الخاصة بالصندوق ينبغي أن تراجع وتصادق من قبل لجنة الخبراء الماليين، المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والحكومة العراقية.
5. وفقاً لأفضل الممارسات في الرقابة الداخلية، لا يجوز وجود شخص لديه صلاحية التوقيع والتنفيذ لعمليات الدفع المصرفية التي تزيد على الحد المسوح به، لذلك فإن جميع العمليات التي تزيد عن الحد المسوح ينبغي أن تكون موقعة من قبل شخصين أو أكثر على أساس لائحة الصلاحيات المصادق عليها.

<p>بين تقرير الشركة (أن تنفيذ أوامر الدفع الصادرة عن وزارة المالية من خلال الصندوق تتم عن طريق البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للاستثمارات عن طريق عمل أمر دفع مصادق عليه من إثنين من الموظفين المخولين من درجة مدير قسم وأعلى، وفي حال زاد مبلغ أمر الدفع على عشرة ملايين دولار فإنه تتم المصادقة عليه من قبل المدير العام للمديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي. بعد ذلك يتم عمل ملخص بأوامر الدفع، يبين فيه رقم أمر الدفع، موافقة وزارة المالية والوزارة المستفيدة ليتم الموافقة عليه من قبل الإدارة العليا للبنك. من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن لائحة الصلاحيات لدى البنك المركزي العراقي لا تحتوي على الأشخاص المخولين رسمياً ولم تحدد حدود صلاحيات هؤلاء الأشخاص في البنك المركزي العراقي وصلاحيات تنفيذهم للعمليات البنكية الخاصة بالصندوق). وقد اجاب البنك المركزي بموجب مذكرة الاستثمار المرقمة 1157/1/5 في 2008/5/13 بأنه توجد نشرة توقيع صادرة من هذا البنك درجة (أ،ب) وتوجد تعديلات رسمية صادرة على نشرة التوقيع اضافة الى الغاء صلاحيات التوقيع للمخولين سابقاً وان هذه النشرة تُعتمد في توقيع اوامر الدفع .</p> <p>وقد اظهرت متابعتنا أن الصيغة المعتمدة في إصدار أوامر الدفع من قبل المديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي تعد كافية لضمان سلامة تنفيذ تلك الأوامر مع العلم أن هذه الآلية تبين حدود الصلاحيات للمخولين بالمصادقة على أوامر الدفع، وبالرغم من ذلك نؤكد على ضرورة تحديد الاشخاص المخولين بالدفع من حساب (DFI) حصراً، علماً أن الملاحظة وارده في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	<p>رد الإدارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	<p>متابعتنا</p>

<p>خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن بعض المبالغ المستردة إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية (SWIFT) من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بصورة عامة فإن المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التأمينات النقدية، الزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب والمبالغ الواردة من الأرصدة المجمدة خارج العراق والمبالغ المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء ما ذكر أعلاه.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>نوصي بأن تكون جميع الإيداعات مدعومة بشكل كافي للمساعدة في تحديد طبيعة المقبوضات لكي يتم تصنيف تلك المبالغ بشكل مناسب في البيان المالي.</p>	<p>التوصية</p>
<p>يبين تقرير الشركة (أنه خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن بعض المبالغ المستردة الى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية (SWIFT) من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بصورة عامة المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التأمينات النقدية، الزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب، المبالغ الواردة من الأرصدة المجمدة خارج العراق والمبالغ المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء لا توجد وثائق كاملة ودائمة لها) ، وقد اجاب البنك المركزي بموجب مذكرته اعلاه بأنه تم الاستفسار من البنك المراسل على المبالغ المحولة الى حساب (DFI) ولعدم توفر معلومات لدى البنك المراسل تم ادراجها ضمن فقرة الإيرادات الأخرى. وقد أظهرت متابعتنا صحة ما ورد في تقرير الشركة حيث لا توجد مستندات مؤيدة وتقارير بالمبالغ المسترجعة والمستردة ما عدا الحوالة البنكي (SWIFT) ، ونؤكد على ضرورة ان تكون قاعدة البيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية تؤمن التصنيف الدقيق وتحديد نوع الإيرادات ونوع المدفوعات لتلك البيانات، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	<p>رد الإدارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	<p>متابعتنا</p>

الملاحظة

لاحظنا أن حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم إدارته من البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وهو يعتبر جزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي. كما في 31 كانون الأول 2007، هناك فرق في سجلات البنك المركزي العراقي يحتاج إلى تسوية بمبلغ 4,025 مليون دولار أمريكي بين أرصدة الصندوق المدينة والأرصدة الدائنة (المدارة لأغراض المراقبة) في سجلات البنك المركزي العراقي. هذا الفرق لا يؤثر على بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق، حيث أن هذه البيانات المالية تم إعدادها مباشرة من قاعدة البيانات التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي، كشوفات بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والبيانات المالية الأخرى.

التوصية

نوصي بضرورة الحفاظ على سجلات مستقلة عن سجلات البنك المركزي العراقي مع توثيق كامل وشامل يبين كافة معاملات الصندوق. هذه السجلات يجب أن يتم تسويتها مع الكشوفات البنكية للبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وسجلات وزارة المالية بصورة دورية ومنظمة ويجب متابعة أي اختلافات موجودة والتحقق منها. يجب إعداد البيانات المالية للصندوق مباشرة من السجلات المحاسبية، وليس من قاعدة البيانات التي تحتفظ بها المديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي. كما أنه من الضروري تسوية الفرق المتبقي البالغ 4,025 مليون دولار أمريكي بين أرصدة الموجودات الخاصة بالصندوق وأرصدة المطلوبات ذات العلاقة في سجلات البنك المركزي العراقي.

رد الإدارة

ورد في تقرير الشركة (إن حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم إدارته من البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وهو يعتبر جزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي. كما في 31/كانون الأول/2007، هناك فرق في سجلات البنك المركزي العراقي يحتاج إلى تسوية بمبلغ 4,025 مليون دولار أمريكي بين أرصدة الصندوق المدينة والأرصدة الدائنة (المدارة لأغراض المراقبة) في سجلات البنك المركزي العراقي. هذا الفرق لا يؤثر على بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق، حيث أن هذه البيانات المالية تم إعدادها مباشرة من قاعدة البيانات التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي، كشوفات بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والبيانات المالية الأخرى). وقد اجاب البنك المركزي بموجب مذكرته المشار إليها اعلاه انه سيتم التدقيق وتسوية الفرق الحاصل والبالغ (4, 025) مليون دولار ، وسيتم مسك سجلات مستقلة بحساب (DFI) ، نود ان نبين بأن المديرية العامة للحسابات قد اجرت اللازم لنقل كافة حسابات (DFI) (المدينة ، الدائنة) الى حسابات خارج الميزانية بتاريخ 2007/12/31 .

وقد أيدت الهيئة المختصة صحة الرصيد المتبقي في 2007/12/31 حيث أن أصل المبلغ كان بحدود (107) مليون دولار في 2005/12/31 ولم نطلع على القيود الخاصة بتصفية المبلغ بسبب فقدانها في حادث الحريق الذي حدث في عام 2008 ونؤكد على ضرورة الحفاظ على سجلات مستقلة لصندوق تنمية العراق عن سجلات البنك المركزي العراقي والتوثيق الكامل لكافة معاملات الصندوق، علماً أن الملاحظة وارادة في تقرير الشركة للسنة السابقة، وان البنك المركزي يعمل على تصفية المبلغ .

عالية

درجة المخاطرة

البنك المركزي العراقي
3. سجلات الصندوق في البنك المركزي العراقي (تابع)

الحالة	مكررة
متابعتنا	الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

<p>خلال عملية التدقيق لاحظنا ان عدد من الدفعات المطلوبة لتصدير النفط تم إرسالها من قبل قسم تصدير النفط في البنك المركزي العراقي إلى البنوك المراسلة عن طريق البريد الالكتروني العام. هذا الإجراء قد يؤدي إلى قضايا عدم المحافظة على سرية البيانات وخصوصاً أن البريد الالكتروني العام لا يشتمل على الأمن أو الحماية المطلوبة لطلبات الدفع.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>من أجل ضمان حماية سرية هذه البيانات نوصي بضرورة حماية كافة طلبات الدفع مع البنوك المراسلة من خلال استخدام نظام البريد الآمن للبنك المركزي العراقي أو عن طريق استخدام نظام التحويل الالكتروني (SWIFT) للبنك.</p>	<p>التوصية</p>
<p>ورد في تقرير الشركة (من خلال عملية التدقيق لاحظنا أن عدد من الدفعات المطلوبة لتصدير النفط تم إرسالها من قبل قسم تصدير النفط في البنك المركزي العراقي إلى البنوك المراسلة عن طريق البريد الالكتروني العام. هذا الإجراء قد يؤدي إلى قضايا عدم المحافظة على سرية البيانات وخصوصاً أن البريد الالكتروني العام لا يشتمل على الأمن أو الحماية المطلوبة لطلبات الدفع). وقد اجاب البنك المركزي بموجب مذكرته اعلاه بأن مديرية الاستثمارات تقوم بإرسال طلب الدفع الاولي وان تفاصيل طلب الدفع ترسل بالايمل، وحالياً يسعى البنك المركزي ارسالها بواسطة الـ (SWIFT) .</p> <p>وقد أظهرت متابعتنا أن السياق العام المتبع هو استخدام المراسلات على البريد الرسمي الآمن منذ تموز 2005 وأن الحالات المشار إليها محدودة، ونؤيد ما ورد في اجابة البنك المركزي باستخدام البريد الالكتروني في المراسلات ونؤكد على ضرورة استخدام (SWIFT) باعتباره البريد الآمن ، علماً أن الملاحظة وارده في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	<p>رد الادارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	<p>متابعتنا</p>

5. احتساب فائدة الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة

<p>خلال عملية التدقيق في البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن دائرة الاستثمار لا تعمل على إعادة احتساب قيمة الفائدة من الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة التابعة للصندوق على أساس منظم، في بعض الحالات القليلة عندما يتم إعادة حسابها لا يتم توثيقها أو مراجعتها من قبل الموظف المشرف.</p>	الملاحظة
<p>نوصي بأن يتم إعادة احتساب كافة الفوائد المقبوضة من أي مصدر بالاعتماد على اتفاقية الاستثمار وتوقيعها من قبل الشخص المخول.</p>	التوصية
<p>بين تقرير الشركة (خلال عملية التدقيق في البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن دائرة الاستثمار لا تعمل على إعادة احتساب قيمة الفائدة من الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة التابعة للصندوق على أساس منظم، في بعض الحالات القليلة عندما يتم إعادة حسابها لا يتم توثيقها أو مراجعتها من قبل الموظف المشرف).</p> <p>وقد اجاب البنك المركزي بموجب مذكرته المشار اليها اعلاه بأنه يتم تدقيق الفوائد المترتبة على الاستثمار بإعادة الشراء وسندات الخزينة من حيث سعر الفائدة وعدد الايام وفي حالة الاختلاف يتم الكتابة الى المراسل.</p> <p>وقد أظهرت متابعتنا أن البنك المركزي يقوم باحتساب الفوائد من قبل قسم الحسابات الخارجية على وفق معادلات محددة للتحقق من سعر مبالغ الفائدة ومن ثم يتم تدقيقها في نفس المديرية ومراجعتها قبل أن يتم تدقيقها من قبل قسم الرقابة الداخلية، علماً أن الملاحظة وارده في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	رد الادارة
<p>منخفضة</p>	درجة المخاطرة
<p>مكررة</p>	الحالة
<p>من خلال عملية التدقيق لاحظنا ان البنك المركزي يقوم باحتساب فائدة الاستثمارات الليلية و استثمار سندات الخزينة.</p>	متابعتنا

6. تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق

الملاحظة	<p>إن البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق معدة من خلال تدقيقنا، لاحظنا التالي: (Excel) بواسطة برنامج الأكل</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يتم تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً للإيضاحات المصنفة حسب البيان المالي والتي تبين التصنيفات المختلفة لهذه المدفوعات. • لا تحتوي قاعدة البيانات على الكثير من البيانات الضرورية للمدفوعات مثل رقم كتاب مصادقة وزارة المالية، رقم خطاب الاعتماد، اسم المستفيد ورقم الحساب الذي تم التحويل إليه ووصف عن كل عملية.
التوصية	<p>نوصي البنك المركزي العراقي بتصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقاً لإيضاحات البيان المالي السنوي لصندوق التنمية للعراق المعد وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام " أعداد التقارير المالية على الأساس النقدي" لتسهيل عملية أعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق. إن تصنيف المدفوعات على أساس البيان المالي يسهل بشكل كبير مراقبة هذه المدفوعات ويجعل عملية التدقيق فعالة.</p>
رد الإدارة	<p>ورد في تقرير الشركة (إن البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق معدة بواسطة برنامج (الأكل) من خلال تدقيقنا، لاحظنا التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لا يتم تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً للإيضاحات المصنفة حسب البيان المالي والتي تبين التصنيفات المختلفة لهذه المدفوعات. - لا تحتوي قاعدة البيانات على الكثير من البيانات الضرورية للمدفوعات مثل رقم كتاب مصادقة وزارة المالية، رقم خطاب الاعتماد، اسم المستفيد ورقم الحساب الذي تم التحويل إليه ووصف عن كل عملية. وقد أجاب البنك المركزي العراقي بموجب مذكرته المشار إليه اعلاه بأنه تم ادراج تاريخ ورقم كتاب وزارة المالية ورقم الاعتماد ضمن الرسالة اليومية ورقم حساب المحول منه وليس بالكشف الشهري . وقد أظهرت متابعتنا صحة ماورد في ملاحظة مدققي الشركة بخصوص الفقرة الاولى اما بخصوص الفقرة الثانية فإنه تتوفر بيانات ضرورية إلا أنها موزعة في أكثر من سجل وأن قاعدة البيانات وفق نظام أكل لا تؤمن الكثير من البيانات الضرورية التي تعطي وصف واضح ودقيق للعملية ابتداءً بالموافقة ومروراً برقم خطاب الاعتماد واسم الجهة المستفيدة... الخ، ونؤكد على ضرورة تعزيز الكشف الشهري بالبيانات اليومية بهدف تحسين احصاءات ميزان المدفوعات واحصاءات الموازنة العامة للدولة والحسابات القومية علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

الملاحظة	<p>خلال عملية تدقيقنا للمقبوضات النقدية لاحظنا، أن الفوائد المقبوضة مقابل المبالغ المودعة كتأمينات نقدية مقابل خطابات الاعتماد المفتوحة من بنك جي بي مورجن تبلغ ١٢٨،٣٧٩ ألف دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ وأن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٢،٤٧٤،٦١٦ دولار أمريكي و ١٤٠،٨٨٣ يورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وذلك حسب كتاب تأييد بنك جي بي مورجن مقابل خطابات الاعتماد المدفوعة.</p> <p>إن دفعات الفوائد يتم تحويلها على أساس فصلي لحساب الصندوق. ومع ذلك، لا يوجد دليل موثق ان الفائدة المستلمة تم إعادة احتسابها من أي طرف للتأكد من صحة ومعقولية مبلغ الفائدة المستلم. هذه الفوائد المدفوعة مسجلة في بيان المقبوضات والمدفوعات الشهري المعد من قبل البنك المركزي العراقي، على الرغم من ان مصدر هذه الدفعات غير موثق. بالإضافة إلى ذلك لاحظنا عدم تسجيل أي فائدة ضمن المقبوضات النقدية للصندوق مقابل التأمينات.</p>
التوصية	<p>نوصي البنك المركزي العراقي بإعادة احتساب جميع الفوائد المقبوضة من البنوك المراسلة على اساس دوري وذلك للتأكد من صحة المبلغ.</p> <p>كما نوصي البنك المركزي العراقي بمتابعة التحقق من أسباب عدم تحصيل فوائد على حساب التأمينات النقدية لدى سبتي بنك.</p>
رد الإدارة	<p>بين تقرير الشركة [خلال عملية تدقيقنا للمقبوضات النقدية لاحظنا، أن الفوائد المقبوضة مقابل المبالغ المودعة كتأمينات نقدية مقابل خطابات الاعتماد المفتوحة من بنك (JP Morgan) تبلغ (128379) ألف دولار أمريكي خلال عام 2007 وأن رصيد التأمينات النقدية بلغ (2474616) دولار أمريكي و (140883) يورو كما في 31/كانون الأول/2007 وذلك حسب كتاب تأييد بنك (JP Morgan) مقابل خطابات الاعتماد المدفوعة.</p> <p>أن دفعات الفوائد يتم تحويلها على أساس فصلي لحساب الصندوق. ومع ذلك، لا يوجد دليل موثق أن الفائدة المستلمة تم إعادة احتسابها من أي طرف للتأكد من صحة ومعقولية مبلغ الفائدة المستلم.</p> <p>هذه الفوائد المدفوعة مسجلة في بيان المقبوضات والمدفوعات الشهري المعد من قبل البنك المركزي العراقي، على الرغم من ان مصدر هذه الدفعات غير موثق. بالإضافة الى ذلك لاحظنا عدم تسجيل أي فائدة ضمن المقبوضات النقدية للصندوق مقابل التأمينات النقدية لدى (Citi Bank) البالغة 321589553 دولار أمريكي كما في 31/كانون الأول/2006]. وقد اجاب البنك المركزي العراقي بموجب مذكرته المشار اليها اعلاه بأنه يتم تدقيق الفوائد المتحققة على حساب (JP Morgan) و (Citi Bank) من قبل المصرف العراقي للتجارة كون ان هذه الحسابات ممسوكة من قبل الـ (T.B.I) ولا توجد لدى البنك المركزي العراقي مسؤولية تدقيق فوائد الغير .</p> <p>وقد اظهرت متابعتنا وجود متابعة من قبل المصرف العراقي للتجارة (TBI) على الفوائد المستلمة للتأمينات النقدية مقابل خطابات الاعتمادات، حيث أن بيانات البنك المركزي اظهرت وجود مبلغ مقداره (1550972) دولار محول من Citi Bank الى حساب (DFI) ضمن حقل الإيرادات الأخرى بتاريخ 2007/1/8، ونؤيد اجابة البنك المركزي بعدم مسؤوليته بتدقيق هذه الفوائد إلا انه ينبغي على البنك التحقق من مطابقة هذه الإيرادات مع كشف الفوائد لدى المصرف العراقي للتجارة (TBI) باعتبار ان هذه الفوائد تحول الى الـ (DFI) في جانب الإيرادات، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة

7. الفائدة المدفوعة عن التأمينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد (تابع)

لا يوجد دليل موثق أن الفائدة المستلمة تم اعادة احتسابها من قبل البنك المركزي ووزارة المالية. بما أن وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن ادارة حسابات الصندوق لذلك نرى أنه من مسؤولية وزارة المالية اعادة احتساب الفوائد المقبوضة على التأمينات النقدية مقابل خطابات الضمان.

متابعتنا

8. الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق

<p>لاحظنا أن البنك المركزي العراقي لا يعد كشف شهري تفصيلي يبين تفاصيل الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية وإنما يكتفي بإعداد رسالة يومية تبين المقبوضات والمدفوعات المتعلقة بالحساب الفرعي.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>نوصي البنك المركزي العراقي بإعداد كشف شهري تفصيلي لجميع الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، يوضح المبلغ، ورقم أمر الدفع والجهة المستفيدة. بالإضافة إلى طبيعة العملية.</p>	<p>التوصية</p>
<p>بين تقرير الشركة (لاحظنا أن البنك المركزي العراقي لا يعد كشف شهري تفصيلي يبين تفاصيل الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية وإنما يكتفي بإعداد رسالة يومية تبين المقبوضات والمدفوعات المتعلقة بالحساب الفرعي). قد ايد البنك المركزي ملاحظة مدقي الشركة وبين بموجب مذكرته المشار اليها اعلاه انه تم اعداد كشف شهري لحساب الـ (PCO) اعتباراً من 2008/1/1 يوضح المقبوضات والمدفوعات. وقد ايدت هيئتنا المختصة صحة ما ورد في تقرير الشركة. ولم نتمكن من تأييد اجمالي مبلغ المدفوعات، إذ ان هناك مبالغ تم تخصيصها من قبل وزارة المالية لأغراض اعمار المحافظات المختلفة قد فقدت اولياتها في حادث الحريق الذي حصل في البنك المركزي .</p>	<p>رد الادارة</p>
<p>منخفضة</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.</p>	<p>متابعتنا</p>

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
شركة تسويق النفط العراقي (SOMO)

<p>بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) ، اتخذت عدد من الدول الأعضاء الخطوات القانونية الضرورية لضمان الحصانة من القضايا القانونية لشراء النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنتقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحقات قانونية أو إدارية. تنتهي مدة هذه الحصانة في 31 كانون الأول 2008 ، ما لم يقرر مجلس الأمن غير ذلك.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1790(2007) بتمديد الحصانة على النفط العراقي حتى تاريخ 31 كانون الأول 2008 نوصي بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الحصانة على النفط العراقي والمنتجات النفطية أو إيجاد وتقييم أي بديل لحماية الأعضاء.</p>	<p>التوصية</p>
<p>قد سبق للجنة الخبراء الماليين ان ادرجت هذا الموضوع في محاضر اجتماعاتها و المبلغة تباعا الى الجهات ذات العلاقة في الحكومة العراقية.</p>	<p>رد الادارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>لقد تم تمديد الحصانة لغاية 31 كانون الاول 2009. نوصي الحكومة العراقية بضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتأكد من استمرار الحصانة على ايرادات تصدير النفط و مشتقاته.</p>	<p>متابعنا</p>

<p>أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في آذار من عام 2004 بضرورة الإسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقاً للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. إن نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيس لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق. على الرغم من أن الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب أنظمة لقياس النفط، إلا أن التقدم في إنجاز هذه العملية بطيء. خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ تم تركيب أنظمة قياس في نقاط التحميل فقط ولكن هذه الأنظمة لم يتم تركيبها على كل إبار النفط، مستودعات التخزين والمصافي. ومع ذلك، لم يتم تعيير أو استلام النظام رسمياً من قبل وزارة النفط. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>نوصي بضرورة تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في كافة المنشآت النفطية والعمل على تسريع عملية التركيب والمعايرة في المنشآت التي تم استلام الأجهزة فيها.</p>	<p>التوصية</p>
<p>وقد بينت شركة سومو بأن شركة (بارسنز) قامت بنصب عدادات في ميناء البصرة النفطي لكنها ما تزال لم تدخل قيد التحاسب التجاري لعدم إنجاز أعمال المعايرة وإصدار الشهادة العالمية كما تم التعاقد مع شركة (SGS) لأغراض إكمال الاختبارات الفنية على العدادات. وبهذا الخصوص لازالت الاجتماعات مستمرة بين الديوان ووزارة النفط على أعلى المستويات لمتابعة سرعة التقدم في الأنجاز وقد قدمت وزارة النفط خطتها الكاملة لنصب منظومة كاملة للعدادات ولمختلف مراحل الصناعة النفطية أنجزت نسبة مهمة منها في التصدير وتم التعاقد على مشاريع مهمة خلال عام 2008، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة وأن شركة سومو تعمل على تجاوزها.</p>	<p>رد الإدارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>إن الجزء الأكبر من مقبوضات صندوق تنمية العراق هو من مبيعات النفط المصدر. أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بضرورة تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط المستخرجة والمصدرة من العراق وفقاً للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. على الرغم من أن الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب أنظمة لقياس كميات النفط المستخرجة والمصدرة، إلا أن التقدم في إنجاز هذه العملية يتم على وتيرة بطيئة. إن استفساراتنا بينت بأن نسبة إنجاز تركيب النظام الشامل لقياس كميات النفط المستخرجة بلغ 33% لغاية 31 كانون الأول 2008. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، لم نتسكن من القيام بمطابقة كميات النفط المستخرجة مع كميات النفط المستلمة من قبل شركة سومو وكميات النفط المستهلكة داخلياً. مع العلم بأننا قد قمنا بمطابقة كميات النفط المستلمة من قبل شركة سومو مع كميات النفط المصدرة.</p>	<p>متابعتنا</p>

الملاحظة	<p>خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا أن سياسة شركة تسويق النفط (سومو) لبيع زيت الوقود يتم من خلال الدفعات النقدية المقدمة من قبل المشتري قبل الشحن. إن المقبوضات المستلمة من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2007 بلغت 984,165,770 دولار أمريكي، حيث تم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بسومو. 2003)، فان % 95 من مبيعات النفط والمنتجات النفطية (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 المصدرة يجب إيداعها في الحساب البنكي للصندوق. وبناء عليه، فإن المقبوضات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2007 ورصيد النقد كما في 31 كانون الأول 2007 مدرج بقيمة أقل بمبلغ 685,657,731 دولار أمريكي. كذلك، لاحظنا أن مبيعات المنتجات النفطية المصدرة، باستثناء عمليات المقايضة، خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2007 حسب سجلات سومو بلغت 546,915,923 دولار أمريكي، بينما اجمالي التحصيلات المودعة في البنوك المحلية بلغت 984,165,770 دولار أمريكي. لم تعمل سومو على إعداد تسوية للفرق البالغ 562,749,153 دولار أمريكي بين اجمالي المبيعات وإجمالي التحصيلات.</p>
التوصية	<p>نوصي الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1483(2003)، شركة تسويق النفط ينبغي ان تقوم بإيداع جميع عائدات مبيعات المنتجات النفطية (النفط الأسود) المصدرة في حساب صندوق التنمية للعراق. نوصي شركة تسويق النفط (سومو) بتسوية جميع المقبوضات المستلمة مع سجل أستاذ المبيعات وقوائم المبيعات على أساس شهري. أي اختلافات في التسوية يجب ان يتم التحقق منها وحلها بالسرعة الممكنة.</p>
رد الإدارة	<p>لم تؤيد شركة التسويق بموجب كتابها المرقم (ح/236) في 2008/4/8 صحة البيانات المقدمة من الشركة ولم تفصح سجلاتها عن مثل هذه البيانات ، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	<p>تم إيداع المقبوضات النقدية من مبيعات المنتجات النفطية بمبلغ 1,335,237 ألف دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2008 (منذ إنشاء الصندوق لغاية 31 كانون الأول 2007: 1,797,259 ألف دولار أمريكي) في حسابات بنكية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو). بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)، فان %95 من مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة يجب إيداعها في حساب الصندوق. وبناء عليه، فإن المقبوضات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2008 مدرجة بقيمة أقل بمبلغ 1,268,475 ألف دولار أمريكي ورصيد النقد كما في 31 كانون الأول 2008 مدرج بقيمة أقل بمبلغ 2,975,871 ألف دولار أمريكي.</p>

الملاحظة

خلال عملية التدقيق لوحظ ان سومو تقوم بعمليات مقايضة مع الحكومة السورية لتصدير النفط والمنتجات النفطية، تشمل عمليات المقايضة بشكل رئيسي على تصدير زيت الوقود مقابل منتجات النفط وتصدير النفط الخام مقابل الكهرباء ومنتجات النفط بلغت قيمة عمليات المقايضة خلال عام 2007 مبلغ (217.391.457) دولار أمريكي بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1483 (2003)، 95% من عائدات صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية يجب أن تودع في حساب الصندوق. أن هذه العمليات غير نقدية ولهذا لم يتم تسجيلها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق. وفقاً للاتفاقية الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن (10.000.000) دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة اشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة 75% من المبلغ المستحق. على الرغم من ذلك، خلال السنة، لاحظنا أن المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوزَ (10.000.000) دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة اشهر وبالرغم من ذلك لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية الى شركة تسويق النفط خلال 2007 و 2006. أن اجمالي المبلغ المستحق من الحكومة السورية كما في 31/كانون الأول/2007 وفقاً لسجلات سومو بلغ (302.390.176) دولار امريكي. هذا المبلغ لم يتم تاييده أو تسويته مع الحكومة السورية

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بإرسال كشف بعمليات المقايضة على اساس شهري إلى الحكومة السورية لتقليل أي اختلاف ظاهرة يتعلق بأية مبالغ ترتبط بتبادل المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، نوصي شركة تسويق النفط بطلب كتاب تأييد للرصيد القائم مع الحكومة السورية على اساس شهري وان يتم تسوية كتاب التأييد مع سجلات شركة تسويق النفط. أي فروقات يجب ان يتم التحقق منها، معالجتها وإصدار تقرير بها على اساس دوري

رد الادارة

وقد بينت شركة (سومو) بان مبيعات النفط الخام وزيت الوقود لعام 2007 صحيحة ومطابقة لبيانات شركة التدقيق أما البيانات الأجمالية المترتبة على تصدير زيت الوقود والنفط الخام بالمقايضة مع الحكومة السورية فأنها مغايرة لبياناتها ونبين ادناه تفاصيل الاختلاف :

أسم الشركة	المبالغ الأجمالية (دولار)
أرنست و يونغ	1,032,598,000
تسويق النفط	750,864,575

علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.

درجة المخاطرة

متوسطة

الحالة

مكررة

متابعنا

تمت عمليات مقايضة مع الحكومة السورية بمبلغ 750,865 ألف دولار أميركي منذ إنشاء الصندوق لغاية 31 كانون الأول 2008 ومع شركات خاصة بمبلغ 348,815 ألف دولار أميركي منذ إنشاء الصندوق لغاية 31 كانون الأول 2008. إن عمليات المقايضة هذه لم يتم تسجيلها في البيانات المالية. كذلك إن المبالغ المذكورة لم يتم تأكيدها من الجهات المقايضة.

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
المؤسسات الأمريكية

1. الالتزامات التعاقدية القائمة الخاصة بالوكالات الأمريكية

<p>لاحظنا أن المؤسسات الأمريكية لم تحتفظ بقاعدة بيانات كاملة ودقيقة تبين الالتزامات التعاقدية القائمة للعقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة. خلال عملية التدقيق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2006 ، استلمنا جداول من قاعدة البيانات تظهر معلومات مفصلة عن العقود (مثل رقم العقد، أسم المتعاقد، تاريخ الإحالة، تاريخ الانتهاء، تاريخ التسليم، قيمة العقد، المبلغ المدفوع، الرصيد المتبقي، حالة العقد، الوزارة المعنية ومعلومات أخرى) خلال تدقيقنا لتلك العقود لاحظنا التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عقود ذات تاريخ إغلاق خلال عام 2007 ولكن تظهر كعقود مكتملة كما في 31 كانون الأول 2006 (عقد DFIWAT-06-C-0021) • لم تقم المؤسسات الأمريكية بتزويدنا بقاعدة بياناتها كما في 31 كانون الأول 2007. • ونتيجة لذلك، لم يكن ممكناً التأكد من اكتمال أرصدة عقود قاعدة البيانات ورصيد الالتزامات التعاقدية القائمة كما في 31 كانون الأول 2007. 	<p>الملاحظة</p>
<p>نوصي المؤسسات الأمريكية المسؤولة عن إدارة وإنهاء العقود الممولة من الصندوق أن تتأكد من أن قاعدة البيانات تحتوي على كافة العقود الممولة من الصندوق والموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة وأي عقود جديدة أخرى وان حالة كافة العقود محددة بشكل عادل في قاعدة بيانات العقود.</p>	<p>التوصية</p>
<p>ولم تذكر امثلة لتلك العقود كما لم يتم ادرج الجدول المذكور في ملاحظتها ليتسنى لنا متابعتها ومفاتيحة الوزارات المستفيدة وتزويد تلك الوزارات بكافة الأوليات والمستمسكات الضرورية لتتولى تسجيلها في سجلاتها، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	<p>رد الادارة</p>
<p>عالية</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>لم نقوم باي اجراءات تدقيق على المؤسسات الامريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.</p>	<p>متابعتنا</p>

<p>قاعدة البيانات المستخدمة من قبل قسم التعاقد بسيطة جداً ولا يوجد أي امتياز للدخول وبالتالي أن أي موظف في قسم التعاقد يمكن أن يدخل الى قاعدة البيانات ويعمل على إضافة، حذف أو تغيير أي معلومات من دون ترك أي دليل تدقيقي وأن قاعدة البيانات للعقود غير متصلة مع قاعدة البيانات للمدفوعات.</p>	<p>الملاحظة</p>
<p>يجب أن تطور المؤسسات الأمريكية إجراءات حماية مناسبة للمراقبة والسيطرة على الوصول الى قاعدة البيانات والتأكد من ان أي إضافات، حذفات أو تغييرات أخرى تتم فقط من قبل الأشخاص المخولين. بالإضافة إلى ذلك، نوصي المؤسسات الأمريكية أن تأخذ بعين الاعتبار تكامل قاعدة بيانات العقود مع قاعدة بيانات المدفوعات .</p>	<p>التوصية</p>
<p>ان هذه الملاحظة خاصة بالوكالات الأمريكية، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	<p>رد الإدارة</p>
<p>متوسطة</p>	<p>درجة المخاطرة</p>
<p>مكررة</p>	<p>الحالة</p>
<p>لم نقوم باي اجراءات تدقيق على المؤسسات الامريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.</p>	<p>متابعتنا</p>

3. استلام تقارير غير موقعة من قبل ممثلين من الحكومة العراقية

الملاحظة	<p>أن المؤسسات الأمريكية تقوم بوظيفة إدارية بالنيابة عن الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة ومتابعة دفعات المتعاقدين، لهذا الغرض فإن المؤسسات الأمريكية تستخدم نموذج (DD 250) كأجراء رقابي لضمان استلام وفحص المواد أو الخدمات، ومع ذلك لاحظنا ان هذا النموذج لم يكن موقع من قبل الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة. خلال أنجاز المشروع، تعمل المؤسسات الأمريكية على إصدار رسائل الى وزارة المالية لتسديد الرصيد المستحق لكل متعاقد لاحقاً عند اكتمال المشروع تقوم المؤسسات الأمريكية بتسليم المشروع الى الوزارة المستفيدة لاحظنا أن الوزارة المستفيدة لا توقع على اية وثائق رسمية تؤكد استلام المشروع من المؤسسات الأمريكية</p>
التوصية	<p>نوصي بأن تقوم المؤسسات الأميركية بإبلاغ ممثلي الحكومة العراقية حول نسبة تنفيذ العقود لضمان أن كافة العقود والخدمات المدارة من قبل المؤسسات الأميركية قد تم تسليمها بشكل ملائم إلى الحكومة العراقية. هذا سوف يساعد الحكومة العراقية لمعرفة معلومات أكثر عن حالة المشاريع المقامة لصالح الوزارات. يجب توقيع نموذج (DD250) من قبل ممثل الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة لتأكيد تنفيذ هذا الإجراء .</p> <p>كذلك، ينبغي على الوزارة المستفيدة توقيع استمارة استلام المشروع من المؤسسات الأمريكية لتأكيد استلام المشاريع، وبالتالي ستزداد عملية الرقابة المستندية على المشاريع المكتملة المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية.</p>
رد الإدارة	<p>وقد أظهر تقريرنا الصادر بهذا الشأن المرقم (6165) المؤرخ في 2007/8/5 صحة الملاحظة، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	<p>لم نقوم باي اجراءات تدقيق على المؤسسات الامريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.</p>

<p>لاحظنا أن المؤسسات الأمريكية لا يوجد لديها حد أعلى للمبالغ الموجودة في الصندوق النقدي والمحتفظ بها في الخزنة أو معاملات الدفع النقدي. خلال تدقيقنا، لاحظنا وجود تعاملات ذات مدفوعات نقدية عالية القيمة، مثال على ذلك، دفعة بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي بتاريخ 1 كانون الأول 2006 ، حيث دفعت لأحدى المؤسسات الأمريكية لكي يتم دفعها لمورديها ومقاوليها. طلبنا ولكن لم نحصل على الوثائق المؤيدة للمبلغ المدفوع إلى الموردين والمقاولين.</p>	الملاحظة
<p>لا يوجد أية عملية دفع من النقد في الصندوق لدى المؤسسات الأمريكية خلال عام 2007 . كما أنه خلال شهر آذار 2008 ، حولت المؤسسات الأمريكية كامل مبلغ النقد في الصندوق إلى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي.</p>	التوصية
لا يوجد رد	رد الإدارة
عالية	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
لم نقوم بأي إجراءات تدقيق على المؤسسات الأمريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.	متابعتنا

<p>القائمة التي تم الحصول عليها من الوكالات الأمريكية تحتوي على عقود مغلقة وأنه يوجد عقدين من هذه العقود المغلقة لازال يحتوي على أرصدة قائمة مستحقة لموردين بمبلغ (2581128) دولار (مليونين وخمسمائة وواحد وثمانين الف ومائة وثمانية وعشرين دولار) للعقود (0003 – M – DFIWAT) و (9019 – C – 04 – 701 – DAB)</p>	الملاحظة
<p>نوصي بمراجعة ملفات العقود وقاعدة البيانات الخاصة بالعقود لضمان دقة واكتمال المعلومات ولضمان تحديث لتقارير الإدارية وانها تعكس حالة العقود بشكل عادل.</p>	التوصية
<p>ولم يتم تحديد الجهة المستفيدة من تنفيذ العقود ليتسنى لنا تدقيقها، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	رد الإدارة
<p>متوسطة</p>	درجة المخاطرة
<p>مكررة</p>	الحالة
<p>لم نقوم باي اجراءات تدقيق على المؤسسات الأمريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.</p>	متابعتنا

<p>تم فتح الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي خلال عام 2004 ليتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية. يهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من سلطة الائتلاف السابقة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد 28 حزيران 2004. إن إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي انتهت في 31 كانون الأول 2006 على الرغم من ذلك، وقعت المؤسسات الأمريكية عقود جديدة خلال عام 2006 ولا يزال جزء منها قيد التنفيذ خلال عام 2006. إجمالي عدد العقود الموقعة 26 عقد بمبلغ 41,741,783 دولار أمريكي، والتي تتضمن 19 عقد مازالت قيد التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2006.</p>	الملاحظة
<p>نوصي المؤسسات الأمريكية بتطوير خطة لإنهاء كافة العقود غير المنتهية وتسليم هذه العقود إلى الوزارة العراقية المستفيدة على أساس دوري.</p>	التوصية
<p>وقام ديوان الرقابة المالية بأحالة كافة نتائج تدقيقه الأولي إلى وزارة المالية لاتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها. مما يتطلب قيام الوكالات الأمريكية بإنهاء كافة العقود غير المنتهية وتسليمها إلى الوزارت العراقية المستفيدة والألتزام بالسقف الزمني المحدد لتنفيذ تلك العقود، علماً أن الكشف المرفق بتقرير المدققين الخاص بهذه العقود لم يتضمن أسماء الوزارات العراقية المستفيدة التي تعاني بشكل اساسي من ذلك لتسهيل مهمة متابعتها واستلامها لتتولى تسجيلها في سجلاتها، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	رد الادارة
<p>متوسطة</p>	درجة المخاطرة
<p>مكررة</p>	الحالة
<p>لم نقوم باي اجراءات تدقيق على المؤسسات الأمريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.</p>	متابعتنا

7. تسليم ملفات عقود الوكالات الأمريكية الى ديوان الرقابة المالية

الملاحظة	<p>خلال تدقيقنا للصدوق لاحظنا ان المؤسسات الأمريكية قامت بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦ بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من قبل السلطة السابقة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية بموجب رسالة ديوان الرقابة المالية المؤرخة في ٢٥ شباط ٢٠٠٧ ، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية أنه يوجد هناك مخالفات مالية وتشريعية، مما سوف يلزم الديوان بتدقيق كافة العقود .على أساس تلك النتائج فإن الحكومة العراقية تحتفظ بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي لحق بالخزينة العراقية نتيجة أي تصرف إداري أو مالي جراء تنفيذ المؤسسات الأمريكية لهذه العقود .</p>
التوصية	<p>نوصي بمتابعة نتائج تدقيق ديوان الرقبة المالية كقضية ذات أولوية لتحديد الإجراء المطلوب اتخاذها اما لتنظيم هذه التجاوزات او التعويض المناسب.</p>
رد الإدارة	<p>وقد أظهرت متابعتنا لموضوع استلام تلك الملفات وتدقيقها مايلي :</p> <p>أولاً- ان مكتب التعاقدات نفذ (15193) عقد منها (7845) عقد موثقة بمستندات ورقية والقسم الآخر على اقراص مدمجة وان العقود المفقودة مع اولياتها بلغت (1762) عقد، وأخرى غير معروفة ولم تسلم لهذا الديوان بلغ عددها (39) عقد .</p> <p>ثانياً- وجود أوليات لـ (462) عقد أدرجت تحت عنوان عقود مختلفة لم يجر تبويبها على أية جهة عراقية . ووجود عقود تم تبويبها على بعض الجهات ولكنها تعود لجهات اخرى وعقود لم يذكر فيها أسم الجهة المستفيدة .</p> <p>ثالثاً- ان معظم الاوليات المستلمة عبارة عن نماذج عقود وفواتير وطلب مواد واستلام مواد معدة من قبل المكتب ولا توجد مستندات خارجية تعززها مثل قائمة الثمن أو وصل استلام المبالغ أو مستندات الفحص والاستلام المخزني .</p> <p>رابعاً- لانتشير الاوليات المستلمة الى وجود دور للجهات العراقية المستفيدة سواء بطلب يحدد حاجتها للمشروع او المادة او الخدمة المتعاقد عليها او في تحديد مواصفاتها واعتدال اسعارها او في عملية فحصها واستلامها وذلك في معظم العمليات المنفذة من قبل المكتب .</p> <p>خامساً- ان معظم عمليات الانشاء والتجهيز تمت بالدعوة المباشرة حيث تخلو العديد من الاضابير الى الاعلان عن المناقصات وعروض المشاركين وقرارات فتح العروض واختيار العرض الافضل باستثناء العرض المقدم من قبل المجهز او المقاول الموقع لنموذج العقد وفي حالات محددة. وقد تولى هذا الديوان ابلاغ الامانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب الامين العام بموجب كتابه المرقم (6165/3/1/1) في 2007/8/5 الذي شخص عدد من الملاحظات العامة والخاصة التي ظهرت من خلال تدقيق عينة من عقود مكتب التعاقدات الأمر الذي يشير الى أن مكتب التعاقدات ليس لديه قاعدة بيانات كاملة ودقيقة بخصوص تلك العقود، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة، وأن ديوان الرقابة المالية أخذ الاجراءات اللازمة بأبلاغ مجلس الوزراء بنتائج تدقيق بعض العقود.</p>
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نقوم باي اجراءات تدقيق على المؤسسات الأمريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.

8. التسوية بين المبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي و أوامر الدفع الصادرة من وزارة المالية

<p>الذي يوضح ملخص بأرقام أوامر الدفع المطلوب تنفيذها من قبل البنك المركزي العراقي يقوم الشخص المسؤول في البنك بتسجيل كشف المؤسسات الأمريكية المصادق عليه من قبل وزارة المالية في سجل خاص، وبعد ذلك يتم تنفيذ الدفع بناء على أوامر الدفع الصادرة من قبل المؤسسات الأمريكية. لاحظنا أن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يقومان بعمل تسوية رسمية موثقة على أساس دوري ومنتظم بين أوامر الدفع الصادرة من وزارة المالية والمبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المدار من قبل المؤسسات الأمريكية. على أساس مراجعتنا لاحظنا، أن هناك بعض المبالغ المسترجعة لم يتم تسجيلها في سجلات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.</p>	الملاحظة
<p>نوصي المؤسسات الأمريكية بالتحقق من الأسباب التي تؤدي إلى وجود عدد كبير من المبالغ المسترجعة. كما نوصي البنك المركزي العراقي بعمل تسوية بشكل دوري ومنتظم بين أوامر الدفع الصادرة من وزارة المالية والمبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المدار من قبل المؤسسات الأمريكية لضمان دقة جميع عمليات الدفع من الحساب وتسوية جميع المبالغ العالقة بالوقت المناسب.</p>	التوصية
<p>وقد ايدت الهيئة المختصة في البنك المركزي بعدم وجود متابعة للمبالغ المسترجعة بشكل دوري ومنتظم وأعتباراً من بداية فتح الحساب ويكتفى بالكشف المرسل من بنك الاحتياطي الفدرالي مع مقارنة كشف المدفوعات الوارد الى البنك المركزي مع الكشف الوارد من السفارة الأمريكية لمتابعة الأعمادات التي تمت خلال الفترة المعنية، أما الفوائد التي تترتب على الحساب الفرعي فتحول الى حساب (DFI) مباشرة وتسجل ضمن الأيرادات، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.</p>	رد الإدارة
متوسطة	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
لم نقم باي اجراءات تدقيق على المؤسسات الامريكية لكن وردنا كتاب بتاريخ 21 ايار 2009 حيث رد ال JCC-I على كل الملاحظات.	متابعتنا